الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص: التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

عنوان المذكرة:

تفعيل الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي

من إعداد الطالبة:

العربي خيرة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا د/ أستاذ محاضر

مشرفا د/ أستاذ محاضر

مناقشا د/ أستاذ محاضر

السنة الجامعية: 2015/2014

الخـــاتـــمة العـــامـــة:

لقد عرفت المؤسسات الاقتصادية الوطنية منذ الثمانينات من القرن الماضي إصلاحات و تغيرات هيكلية جوهرية فرضت عليها الاهتمام الجدي بوضع إستراتيجية تنموية شاملة تعتمد على إمكانياتها الداخلية في مواجهة التحديات الجديدة.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى ما يلي :

- تتوقف فاعلية النظام المحاسبي في الجزائر على تعظيم المنافع والاستخدامات المتواخاة من ومخرجاته الامر الذي يتأتى بشكل أساسي من خلال تبني نظام الافصاح الفعال على تلك المخرجات؛
- تسمح الأحكام المتعلقة بتحديد محتوى وشكل القوائم المالية ، و طبيعة المعلومات المالية بزيادة منفعة المقارنة بين المؤسسات ، سواء كان لنفس المؤسسة من خلال عمود السنوات السابقة أو عدة مؤسسات متجانسة النشاط من خلال توحيد شكل ومحتوى القوائم المالية ؛
- إن معايير الاعتراف والإفصاح عن المعلومات المالية يعتبر أكثر المعايير صعوبة في التطبيق والتجسيد إلا أن أهمها هو معيار الأهمية النسبية وكذا الطابع الملائم لأعلام وهذا مأخذ به النظام المحاسبي المالي ؛
- إن تحليل المعلومات المالية حسب القطاعات وكذا المناطق الجغرافية يسمح بتحديد مواضع القوة والضعف بالنسبة للمؤسسة ، وذلك من اجل ترشيد القرارات المالية المتعلقة بالتمويل ؛
- إن احترام مبدأ الشفافية في تقديم المعلومات المالية بين مختلف المستخدمين لها ، يسمح بتكافؤ الفرص بين المتعاملين في السوق المالي ، إلا أن أهم مستخدم يتم استهدافه لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المالية هو المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

مقدمة الفصل:

كان للتحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والانتقال من المخطط إلى اقتصاد السوق وما واكبها من انفتاح اقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ودخول الشركات متعددة الجنسيات السوق الجزائرية لاسيما في قطاع المحروقات، آثار بارزة على مهنة المحاسبة في الجزائر أين عجز المخطط الوطني المحاسبي على مواجهة هذه التحولات، وأصبح تعديل النظام المحاسبي الجزائري ضرورة حتمية وملحة لتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق، وبذلت الجزائر جهودا حثيثة لتعديله من خلال القيام بإصلاحات جذرية، كللت هاته الجهود بصدور النظام المحاسبي المالي الذي أصبح ساري التطبيق إبتداءا من الفاتح جانفي 2010.

تضمن النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري للمحاسبة المالية يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات غير معالجة بموجبه، كما أعطى مفهوما للمحاسبة المالية باعتبارها نظاما للمعلومات، وعرف الأصول والخصوم والنواتج والأعباء وبعض مكوناتها، وحدد المبادئ المحاسبية الواجب احترامها والالتزام بها من طرف كل الكيانات الملزمة بتطبيقه والتي تشكل في مجملها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحظى بصفة القبول الدولية، كما نص على مجموعة من القواعد الخاصة بتنظيم مهنة المحاسبة.

المبحث الاول:الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

تضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري على إطار تصوري يشكل دليلا لإعداد وعرض المعايير المحاسبية وتأويلها ، واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعاملات أو الأحداث الاقتصادية التي يقوم بها الكيان[1].

المطلب الاول: مفهوم النظام المحاسبي المالي.[2]

إن النظام المحاسبي المالي، او المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، وممتلكات الكيان ونجاعته ، وضعية خزينته في نهاية السنة المالية . يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي او معنوي ملزم بموجب نص قانوني او تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الاحكام الخاصة بها، يستثني الاشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية . كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي:

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

– التعاونيات؛

-الاشخاص الطبيعيون او المعنويون المنتجون للسلع او الخدمات التجارية وغير التجارية، اذ كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

ويتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية جديدة هي :

– اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ اكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وانتاج معلومة مفصلة ؛

[1] الكيان: هو مجموعة منظمة من الموارد المادية و البشرية الملموسة و الغير الملموسة تمارس نشاط معين ، يسعى لتحقيق هدف معين.

[2] الجريد الرسمية ، القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 30، ص 6.

– ايضاح المبادئ والقواعد التي يجب ان تسير التطبيق المحاسبي، لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها واعداد الكشوف المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإيرادي واللإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد و كذا تسهيل فحص الحسابات؛

- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء، منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛

– امكانية المؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة .

ان النظام المحاسبي المالي SCF كما هو منشور بالجريدة الرسمية جاء ليكون بديلا عن المخطط الوطني المحاسبي PCN 1975 ، هذا النظام المحاسبي الجديد مستمد من المعايير الحاسبة الدولية IAS/IFRS

المطلب الثاني: مضمون النظام المحاسبي المالي

حدد النظام المحاسبي المالي مفهوما للمحاسبة المالية من خلال ما ورد في المادة 03 من القانون رقم 07- 11المتضمن النظام المحاسبي المالي " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية " [1] ، من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج الخصائص التالية للمحاسبة المالية:

- المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية؛
- مدخلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس النقدي؛
- مخرجات النظام تمثل كشوف تعكس بصدق المركز المالي للكيان؛
- هدف النظام قياس أداء ونجاعة الكيان (جدول حسابات النتائج) ، ووضعية الخزينة (جدول التدفقات النقدية)؛
- يتم إعداد الكشوف المالية في نهاية السنة المحاسبية.

[1] قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، عدد 74 ، 2007

كما عرف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي كل من الأصول، الخصوم، النواتج، الأعباء ونتيجة الدورة الصافية من خلال مواد المرسوم التنفيذي 08-156 .[1]

أولا-الأصول:

الأصول هي الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، فشرط إدراج الأصل هو التسيير والقدرة على تحقيق منافع اقتصادية للكيان، ومن خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة أن الأصول التي يستأجرها الكيان لهدف ما تعتبر ضمن عناصر الأصول وتدرج في الميزانية وتنقسم الأصول إلى:

-أصول غير جارية.

-أصول جارية.

وميزت المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 بين الأصول الجارية وغير الجارية بقولها " تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، وأما الأصول التي ليس لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصول جارية ".

وتحتوي الأصول غير الجارية على ما يلي :

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات الكيان، مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية؛
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال إثنى عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.

أما الأصول الجارية فتحتوي على ما يلي:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية؛
- الأصول التي يتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات القصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال أثنى عشر شهر؛
- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 ، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، عدد 27 ، 2008 ، ص 13.

ثانيا–الخصوم:

الخصوم هي الالتزامات الراهنة للكيان الناجمة عن أحداث اقتصادية ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية ، إذا فالخصوم تشمل الالتزامات الحالية التي تقع على عاتق الكيان والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية والتي يتم الوفاء بها مقابل نقصان في الموارد التي من المنتظر أن تحقق للكيان منافع اقتصادية ، وتنقسم الخصوم إلى :

- خصوم غير جارية؛

-خصوم جارية.

فرق المشرع الجزائري بين الخصوم الجارية وغير الجارية من خلال ما جاء في الفقرة الثانية من المادة 22 من المرسوم التنفيذي 08-156 بقوله " تصنف الخصوم خصوما جارية عندما :

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية.
- يجب تسديدها خلال الإثنى عشرة شهر الموالية لتاريخ الإقفال.

وتصنف باقي الخصوم خصوما غير جارية "

ثالثا–النواتج (الإيرادات):

تتمثل نواتج السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم نتيجة نشاط الكيان، كما تشمل استعادة خسائر القيمة و الاحتياطات، إذا النواتج هي منافع اقتصادية أو مداخيل حققها الكيان نتيجة نشاطه خلال الدورة المحاسبية وتظهر في شكل زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم

رابعا–الأعباء :

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور أو ارتفاع خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو

الاحتياطات وخسائر القيمة، أي أن الأعباء تمثل انخفاض في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج:

- الزيادة في الأصول أو النقصان في الخصوم ⇐ نواتج أو إيرادات.
- النقصان في الأصول أو الزيادة في الخصوم ⇐ أعباء.

خامسا- النتيجة الصافية:

تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة ويكون هذا الفارق مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية و نهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو النواتج، وتكون النتيجة الصافية ربحا عندما يكون هناك فائض في النواتج مقارنة بالأعباء وخسارة في الحالة العكسية

-النتيجة الصافية = النواتج – الأعباء .

-النواتج >الأعباء ⇐ النتيجة الصافية ربح.

- .النواتج <الأعباء ⇐ النتيجة الصافية خسارة.

المطلب الثالث:اسباب الانتقال الى النظام المحاسبي المالي

اصبح المخطط المحاسبي الوطني، في ظل التوجهات الجديدة ، لا يستجيب لمتطلبات المهنيين و المستثمرين ، و ذلك لاسباب خارجية و اخرى داخلية و هي:[1]

أولا-الاسباب الخارجية:

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و مشروع الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ظهرت في عدة بلدان احتياجات اضافية في التمويل من القطاع الخاص و ذلك بعد ما تحولت الدولة، من راعية لهذا القطاع الى مشرفة عليه؛

[1] لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة و الجباية ،وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة ، الجزائر، 2001،ص74 .

- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في اطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛

- يشترط عند طلب الاستفادة من اية خدمة كانت من الاسواق المالية الدولية، الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية؛

- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة، و موثقة، و موحدة و معدة وفق معايير محاسبية دولية، و ذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية و لعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

ثانيا–الاسباب الداخلية:

- تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي و التجاري من طرف فعال الى دور منظم؛

- اصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى و التوجه الاقتصادي الحالي للبلاد؛

- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الاولى الى المستلزمات الجبائية ، و تم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛

- اصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني ، تطغى على النظرة الاقتصادية؛

- اصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة و الحذر بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الصورة الوفية على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الافلاس.

المبحث الثاني: أهداف، أهمية وخصوصيات النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة الدولية ، تهيلتو تايجاح ينمدختسلا ددجلا تامولعملا تهيسالحا تهيلاملاو لوح داصتقلاا يرئازجلا كلذو نم للاخ:[1]

1 – عاطعإ ةروص ةقداص تهيقيقحو تهيعضولا تهيلاملا، ءادلأا تايرغتلاو في تهيعضولا تهيلاملا تاسسؤملا ؛

[1] Marouani,samir, **le projet du nouveau système comptable algérien**, anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger, 2007- 2008. , p92

2 – لعجم ةئاوقلا ةيلاملا تاسسؤملا ةلباقة ةنراقملا ةسسؤملا لهسفن برع نمزلا ، وأ ينب قدع تاسسؤم تمارس نفس طاشنلا وأ في سفن عاطقلا لخاد نطولا هجراخو ، يأ في لودلا يتلا ةبطت يريايعم ةبساحملا ةيلودلا ؛

3 – رشن تاموملعم ةيفاو ةحيحص قوثومو بها عتمتتو ةيفافشب بركأ ، يدؤت لإ ةدايز ةقث نيرمثتسلا فيها وتسمح مهل ةعباتم مهلاومأ في تاسسؤلا ، دعاستو في مهف لضفأ تاموملعملا يتلا لكشت ساسأ ذاتخلا تارارقلا من طرف ينلمعتسلا ؛

4 – ضرع ةئاوقلا ةيلاملا قفو تامزلتسم يريايعلا ةيلودلا ، لهفيكتو ام ةعلاتيعم تابلطتم نيرمثتسلا ينضرقلاو ، كلذو ديدحتلاب ةيقدلا فدهلأ ةئاوقلا ةيلاملا .

لمكم فدهي ماظنلا بيسابحلا لياملا ةجردب بركأ لإ ام يلي:[1]

أ. حامسلا تاسسؤملا ةيرئازجلا ةيداصتقلاا جاتنإب ةموملعم ةيلام تاذ ةيعون، رثكأ ةيفافش رثكأو سهولة ةقحتلا لهنم لعفب حيضوت لضفأ دعاوقلا ةيبسابحلا؛

ب. دايجإ لولح تايلمعلا يرغ ةلجاعلا ةطساوب طخلا بيسابحلا ينطولا ؛

ج . ذخأ في نابسحلا ريوطت يريايعلا و تاينقتلا ةيبسابحلا ةيلودلا دصق بيرقت لماتاسرامم ةيبسابحلا نم الممارسات الدولية .

د. نامض ةءارق لضفأ تاباسحلا ةبسنلاب نيرمثتسملا بناجلأا صوصخ تايلمع الشراكة وهذا لاضف نع فدهلأا ةيلاتلا:[2]

– طيسبت ةءارق ةئاوقلا ةيلاملا ةغلب ةيبسامح قدحوم ؛

[1] قدير لجا ةيسمرلا تلاولمملا قيفير لخا ، دعلا 02 ، 2007 ، ص 04

[2] رصاد دارم، ماظنلا بيسابحلا لياملا طخلاو بيسابحلا ينطولا – ةسارد ةنراقم – يقتللا لي ودلا لولأا لوح ماظنلا بيسابحلا لياملا ديدجلا في لظ يريايعلا المحاسبية الدولية ،ب رابتج، قافآ، تايدتح دهعم موملعلا ةيداصتقلاا ةيراجتلاو موملعو يريستلا – ةعماج يدلولا – رئازجلا ، 17 – 18 يفناج 2010 ، ص 08 .

– ضرفة باقر ىلع تلسسؤلما ةعباتلا عورفلاو ةسسؤملل ملأا ؛

– صيلقت فيلكتلا ةتجاذلا نع ةيلمع ةجمرت وأ لىيوتح مئاوقلا ةيلاملا نم مظنلا بيسالحا لسلبلا يذلا تعمل به المؤسسات ةعباتلا عورفلاو لىإ مظنلا بيسالحا ةسسؤملل ملأا ؛

– ديحوت قرطلا ةيبسالحا ةلمتعلا في ةيلمع مييقتلا ةصالخا تانوزخلاب، ةداعإ مييقتلا، رصانع الميزانية بلسح تاكلاتهلاا، ةيفيك ةجلاعم تانوؤلما ديحوت تاءارجلإا ةيبسالحا بهدف لوصولا لىإ مئاوق ةيلام قدحوم .

المطلب الثاني : ةيهمأ مظنلا بيسالحا لياملا

يستكي مظنلا بيسالحا لياملا ةيهمأ ةغلاب هنوك بيجتسي فلتلخ ايتحا تاجينهلا نيرمثتسلاو ، لمك أنه يشكل قوطخ ةماه في قيبطت يرياعلا ةيبسالحا ةيلوبدلا في راطإ ديحوتلا بيسالحا يلمعلا ، نمكتو هذه ةيهملأا لميف يلي:[1]

1 – يسهل ةبقارم تابلسحا يتلا لمتعت في هراطإ ىلع مهيهافم دعاوقو ةدمح ةقدب حوضوو ، ديزيو نم الشفافية حول ةيعضو ةسسؤلما، امم مهلسي في ذاتخا تارارق ةيحصح نم فرط نيلماعتلا لهعم ىلعو مهسأر نيرمثتسلا؛

2 – لكشي ةصرف ةسسؤملل نم لجأ نيستح ةيعون لهتقلاع لاصتاوتها مع فارطلأا ةلماعتلا لهعم يتلاو تستفيد من لهمئاوق ةيلاملا ؛

3– بلجي مظنلا بيسالحا لياملا ةيفافشلا تاموللعملل ةيبسالحا ةيلاملاو ةروشنلا في مئاوقلا ةيلاملا ديزيو نم لهتيقلمصم و قوثولا بها مامأ نيلمعتسلا للمعلومة على نيوتسلا يطولا ليودلاو؛

[1] زوزع يلع، يولنته لسمح، تابلطتم فييكت دعاوقلا ةيئابجلا مع مظنلا بيسالحا لياملا، يقتلل ليودلا لولأا لوح مظنلا بيسالحا لياملا الجديد في لظ المعايير المحاسبية ةيلوبدلا، برابتح قافا، تايدتح 17 – 18 يفناج 2010 ، لمهعم مولعلا ةيداصتقلاا ةيراجتلاو مولعو يريسيتلا، ةعماج يدلولا – رئازلجا – ص 07 .

4 – يرتعي نامضكـ ثيح مهاسي في زيزعت ةقثلا تاسسؤلماب ىلع رابتعا نأ مئاوقلا ةيلاملا روشنلا ة تم إعدادها وفقا ئدابلل يريامعمو ةبساحم فرتعم بها ايلعاء ؛

5 – حرتقي ماظنلا يبسانحلا يلاملا لاولح ةينقتلل يجستلل يبسانحلا تايلمعلل يرغ ةلجاعلا في ططخلا يبسانحلا الوطني منها تايلمع ضرقلا يرايجلإا ؛

6– حمسي لاقتنلاابـ نم ةبساحم ةمذلا لإ ةبسانحلا ةيلاملا هيبلغتب ةقيقحلل ةيداصتقلاا ىلع رهظلا يناونقلا عند تسجيله تلاماعتلل يتلا هوقت بها ةسسؤلما؛

7– نكيم نم ءارجإ لضفأ ةنراقم في نمزلا سفنل تاسسؤلما، في سفنـ تقولا ينبـ تاسسؤلما ايلطو ايلودو ، لوح تايعضولا ةيلاملا ءادلأاو ، ةلوهسو ةءارق مهفو تامولعلا ةيلاملا ةهجولا يلمعتسلل ةمولعلا لخاد الجزائر وخارجها؛

8 – قفاوتي عم لئاسولا جمانبرلاو ةيتامولعلا يتلا حمست لجستب تانايبلا ةيبسانحلا دلدعإو مئاوقلا ةيلاملا وعرض وثائق يريستلا لقأب مدهج ةفلكتو؛

9 – يساعد تاسسؤلما ةيرئازجلا نم بناج ليومتلا ، نم للاخ اهرابجإ ىلع يمدقت تامولعم تهم نيرمثتسلا بما يفيدها في دامتعلاا ىلع ردامص ىرخأ ةيفاضإ ليومتلل ، ةصاخ ةبسنلاب تاسسؤملل يتلا اله تايتحارتسا رامثتسلاا في خارج رئازجلا، لهيمدقتب ةمولعلا ةيلاملا ةبولطلا قدعاسلاو بلحصلأ لولملأا ينبغارلا في رامثتسلاا؛

10 – يتأي ماظنلا يبسانحلا يلاملا مسلل تارغثلا ةقباسلا ، عضوب تاودأ ةمئلاع عيمجلت تايطعلا اهليلتحو بشكل يرسخ يريستلا فلفشلا تاسسؤملل ةعضالخا ماظنلل يرايجتلا ، يهو تاودلأا ةدمتعلا ايلود يتلاو نم أشنها كشف كل المخالفات تاسلاتخلاو تلاوامحو داسفلا .

ةفاضإ لإ لذه نإف قيبطت ماظنلا يبسانحلا يلاملا قفحيس ايازم ىرخأ امهنم :

أ. زفيح زورب قوس ةيلام ةطشن ، ثيح حمسي قيبطت يريامعم ةبسانحلا ةيلودلا نم للاخ SCF يرفوتب ةقثلا في المعلومات ةيلاملا يتلا امهضرعت تاسسؤلما ةيرئازجلا في امهمئاوق ةيلاملا ، امم عجشي رامثتسلاا في اودأتها ةيلاملا؛

ب . يدؤي لإ ةيقرت ميلعتلا بيسالمحا في سرلدلا تاعماجلاو ، لكلذكو يريستلا في تاسسؤلما ، زاكترلاا على قواعد ةيبسامح لشتمبهة لميلود ، يدؤيو لياتلاب لإ لميهأت ةنهم ةبسالمحا في رئازلجا لمعلا في قاوسلأا ةيلودلا ؛

ج . ززعيس نم راسم جامدنا رئازلجا في داصتقلاا يلملعا ، دعب قيفوت ةبسالمحا في رئازلجا عم يريامعم المحاسبة الدولية امم يشامتي عم تالاوحتلا يتلا تحبصأ امهضرفت ةلمولعا داصتقاو قوسلا؛

د. يدؤي لإ ةدايز رود قوسلا ةيلالما في داصتقلاا ينطولا ، لمعيو لكذ يلع عيجشت الادخار والخوصصة وإنشاء تاسسؤم ةهماسم قديفم في ةصروبلا ، نلأ جاتنإ ةمولعم ةيلام قوثوم بها ميلعاء في قاوسلأا ةيلالما يدؤي إلى زيادة ةقث نيرمثتسلا في تاسسؤلما ؛

هـ. عجشي رامثتسلاا نم لالخ عاطعإ تامولعم ةبولطم نم نيرمثتسلا ، ةلهس ةءارقلا نم ينللحا ينيبلالما.

المطلب ثالثا : تايصوصخ هاظنلا بيسالمحا لياملما

برتعت يريامعم ةبسالمحا ةيلودلا عجرلما يساسلأا هاظنلا بيسالمحا لياملما ، نكلو مغر لكذ دجوت ضعب تاقورفلا بين النظام بيسالمحا لياملما SCF و يريامعم ةبسالمحا ةيلودلا، لاف نكيم لوقلا نأب هاظنلا بيسالمحا لياملما قفاوتم ةفصب ةلماك مع المعايير ةيبسالمحا ةيلودلا وهف زيميتي امهنع امم يلي :

1– لجاعي هاظنلا بيسالمحا لياملما ةقيرطب قرصتخ تاعاطقلا ةصالخا ، كونبلاك تانيمأتلاو تاودلأاو ةيالمالا

تاراقع فيظوتلا ةعارزلاو، نوكتو تاسسؤلما ةعضالخا هل قبرجم يلع هايقلا درلجاب هئالدلا ، وهو ءارجإ حمست به وليس يراباجإ في يريامعلا ةيبسالمحا ةيلودلا؛[1]

2 – صنز هاظنلا بيسالمحا لياملما يلع دعاوق ةصاخ لكشب هيظنتو ةبسالمحا، ةنودم تابلاسح لجيستو العمليات في هذه تابلاسحلا ، يهو رصانعلا يتلا لم لجاعت في يريامعم ةبسالمحا ةيلودلا؛

[1] Merouani samir, op,cit, p94.

3 – قرطة ماظنلا يبسالمحا لي المالا لىإ ةبسالمحا ةصالخا تلسسؤلما قرغصلا يتلا حمسي اهل لكسم ةبسامح ترتكز على تاكرح ةنيزلخا ، لمنيب يريامع ةبسالمحا ةيلودلا لم صنة ىلع يأ ءارجإ صوصخ هذه تلسسؤلما؛

4 – يريامع ةبسالمحا ةيلودلا لهسي اهريوطة لهثيدتحو نم فرط سلمج يريامعلا ةيبسالمحا ةيلودلا ، لأنها ردصة تباعا وتعالج فورظلا قديدجلا، لمنيب ماظنلا يبسالمحا لي المالا نوكي تقو هدلدعإ يوتيح طقف ىلع صوصن يريامعلا ةردامصلا في ذلك تقولا ، نوكيو لكشلإا ةبسنلاب يريامعلل يتلا ردصة لابقتسم ، لهو همتي لهئلوتحا نم لالخ ينزلوق وأ هميسلرم أو يتم ةداعإ ليكشة ماظنلا يبسالمحا لي المالا ، ةصاخ عم بقرة رودص يريامعلا ةصالخا تلسسؤلماب قيرغصلا ةطسوتلاو ، وهي المعايير يتلا نوكت اهل ةيهمأ ةغلاب في رئلزلجا ؛

5 – زامتلا ماظنلا يبسالمحا لي المالا بلايغب دويقلا ةيبسالمحا تاذ عباطلا يئابلجا ، لأنها لا سكعت الحقيقة الاقتصادية بشكل لماك.[1]

6 – لم حضوي ماظنلا يبسالمحا لي المالا ةيفيك ءارجإ لاقتنلاا لىإ ةلاحرم ةقيبطة لولأ ةرم ، في ينح نأ هذه تاءارجلإا ةنيبم حوضوب في رايعلا يبسالمحا لي ودلا IFRS1 .

7 – لم قرطتي ماظنلا يبسالمحا لي المالا ةمولعملل ةيلالما ةيلاحرلا ، صوصنلا لهيلع في رايعلا يبسالمحا لي ودلا مقر 34 وكذلك لىإ تالديستلا مهسلأاب صوصنلا لهيلع في رايعلا يبسالمحا لي ودلا IFRS2 ، ةفاضلإاب لىإ رايعلا الدولي للمعلومة ةيلالما IFRS8 صالخا ةمولعلاب بسح تاعاطقلا .

8– نكيم لامعتسا ةميقلا ةلادلعا في هيبقة فلتخ لوصلأا موصلخاو بسح يريامع ةبسالمحا ةيلودلا، لمنيب وفق النظام يبسالمحا لي المالا لا نكيم مايقلا كلذب لإا ضعبل لوصلأا موصلخاو طقف ، لثم لوصلأا ةيجولوبيلا ضعبو أنواع الأدوات ةيلالما يتلا هيقة ةميقلاب ةيقيقلحا وأ ةميقلا ةلادلعا .

9 – لم ينبي ماظنلا يبسالمحا لي المالا ام بيجي هلعف امدنع لا نوكت طورش لييجستلا نمض لوصلأا موصلخاو محققة بشكل لماك، جاتحو لىإ ةيقتح ثالدحأ لملوعو يرغ قدكؤم في لبقتسلا ، امدنع لييحتسي لاثم

[1] Ducasse.E et autre, normes comptables internationales IAS/IFRS, Traduit vers l'Arabe par BEHAR Hasna. Pages Bleues Internationales, Algérie. Novembre 2009.p 74.

ريدقتة قوثوم هبأو احتمال فيعض في لوصلحا ىلع عفانلا ةيداصتقلاا لصلأا في لبقتسلا، نكلا يريامعلا ةبسانملحا ةيلوبدلا تراشأ لإ ذلك من لالخ رايعلا مقر IAS 37 ثيبحب يرتعتلا كلذ نم لوصلأا موصلخاو ةلمتحلا لا ةيتايلهليجستلا في ةينازيلا ، لاإ أنه يجب يمدقتلا ليصافتلا ةمزلالا لهنع في قحللا .

ةفاضلإاب لإ هذه صئاصلخا يتلا درفنيب ها ماظنلا بيسانملحا يلاملا كلانه صئاصخ ىرخأ ةكرتشم هنيبو ينبو معايير المحاسبة ةيلوبدلا في وسفنت قولا ةزيتم نع طخلا بيسانملحا يجطولا PCN ركذن لهنم ام يلي:[1]

أ. يوتيحي ىلع راطإ يروصتلا ىمتسم نم قرظنلا ةينوسكسولنجلأا ؛

ب . ةيتلجلعم تايلمعلا ةيبسانملحا نم لالخ ئدابم ةيبسانملحا ةقباطتم ، يأ راطإ يميهافم سيلو دعاوق ؛

ج . قفاوتي ماظنلا بيسانملحا يلاملا عم ماظن داصتقا قوسلا ةسفانلاو ، هجوتو هقفو ةمولعلا ةجردلاب لوألا نحو المستثمرين ينيلملحا ينيلوبدلاو، سكعي PCN يذلا ملاعتي عم ماظن داصتقلاا طخلا نيأ ةيتلجلعم تامولعم بالدرجة الأولى لإ ةلوبدلا ةيقلا طيطختلاب يداصتقلاا ديدتحو بئارضلا ةضورفلا ىلع ةسسؤلما ؛

د. دلدعإ يريامعلا دامتعلاب ىلع ةبرلقم سكعت عقاولا يداصتقلاا تايلمعلا بيلغتب رهوج ةيلمعلا ىلع ينوناقلالهلكش .

هـ. قيبطت يرابجإ لكلا يريامعلا لكو تاحورشلا ؛

و. ةيولوأ ةينازيلا ىلع بلسح ةجيتنلا ةيهمأو تاقحللا؛

ز. لاخدإ موهفم ةميقلا ةلداعلا يتلاو ضوعت ةفلكتلا ةيخراتلا في ةيقلا لوصلأا موصلخاو و يه ةميقلا التي يمكن بها ءارش وأ عيب لصلأا وأ همصلخا في خيرات لافقإ تابلسلحا كلذو ةيغب ةفرعم ريدقت ديج ةمذل ةسسؤلما .

ح . لاخدإ موهفم ينيحتلا يذلاو فدهي لإ ةفرعم رثأ رصنع نمزلا ىلع ةيلمع ةيقلا لوصلأا موصلخاو .

[1] Stéphan Brun, l'essentiel des normes comptables internationales, Gualino éditeur, paris, 2004, p 37

ط . قوفةترهوجلا ىلءلكشلا قيبطتلاو رثأبي عجر .

المبحث الثالث: المفاهيم العامة حول القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ والاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج، ومن بين المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هي تطوير طريقة عرض وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بشكل يسمح بتوفير معلومة موثوق بها وقابلة للمقارنة.

المطلب الاول: ماهية القوائم المالية.

عيتبر إدعاد لوقلامئ القيلاملا نم لمهم لدهاف لقبسالمح لقيلاملا وذكل لاملا نم لي صوت لامولعلت إلى لين لماعتلا لصتقلإدين ي، لذلا وسف رطتنق في لذها لب لطلا الى ضعب لعتلرف ي الغرض من إعداد لوقلامئ لقيلاملا :

أولا– تعريف القوائم المالية:

القوائم المالية أو التقارير المالية عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لشركة معينة، تغطي هذه القوائم ملخص عن الوضع المالي و ربحية هذه الشركة على المدى القصير و المدى البعيد. فهي الناتج النهائي و الاساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية ، تنشأ نتيجة اجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالاحداث و الانشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة اجمالية و ملخصة الى كافة الجهات التي يمكن ان تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة، و يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة و ذلك بتوفير البيانات و المعلومات اللازمة و المفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة في ضوئها و ذلك من خلال:

1 –توضيح و تحديد نتيجة العمليات و الانشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة من ربح أو خسارة.

2 –توضيح قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية.

و يتم إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية التي جرى العرف على أنها تمثل سنة مالية تبدأ في 1/1و تنتهي في 12/31 و هي تقدم الى مجموعة من الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية سواء كانت من داخل الوحدة الاقتصادية مثل: الملاك ، الادارة بمختلف مستوياتها،العاملين في الوحدة الاقتصادية مثل:المساهمين، المستثمرين،المصارف و المؤسسات المالية الاخرى الدائنين و المقرضين اجهزة الدولة المختلفة مثل:الوزارة المختصة، حيث يتم اتخاد العديد من القرارات في ضوء البيانات التي تحتويها القوائم المالية.

و بغرض تحقيق الهدف العام للقوائم المالية فإن هناك مجموعة من الاهداف الفرعية التي يجب مراعاة تحقيقها عند إعداد القوائم المالية من اهمها الأتي:

1 -أن البيانات التي تحتويها القوائم المالية يجب أن تساعد على توفير المعلومات المفيدة للعديد من الجهات الداخلية و الخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية بهدف إتخاذ القرارات المختلفة بما يعني ضرورة التأكد من توفير المعلومات لأولئك المستخدمين الذين ليس لديهم الامكانيات على طلب المعلومات مباشرة من الوحدة الاقتصادية الى جانب المستخدمين من داخل الوحدة الاقتصادية.

2 -ضرورة الأخذ بالاعتبار اختلاف الاحتياجات من البيانات و المعلومات للجهات المختلفة و بما يعني أن القوائم المالية يجب أن تعد في ظل الاهداف التي يتوقع أن تحقق الفائدة لاحتياجات المستخدمين المتعددين سواء في عمليات التخطيط أو الرقابة او تقييم الأداء...الخ

3 -يجب أن توضح البيانات الواردة في القوائم المالية إمكانية المقارنة مع بيانات فترة مالية سابقة بهدف المساعدة على توفير البيانات و المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتقييم الاداء و إتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها و كذلك عمل المقارنات المختلفة.

4 -توفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها الوحدة الاقتصادية نشاطاتها المختلفة و ذلك من خلال تحليل تلك الانشطة و توضيح كيفية تدبير أموالها و المجالات التي تم فيها استخدام تلك الاموال.

5 -ضرورة توفير البيانات اللازمة عن المجالات غير الربحية التي قامت أو ساهمت بها الوحدة الاقتصادية و خاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات عن الدور الاجتماعي، و كذلك توفير البيانات المتعلقة بالبيئة على إعتبار أن هذه الانشطة لها تأثير واضح على المجتمع الذي تعمل الوحدة الاقتصادية ضمن نطاقه.

6 -الاخذ بالاعتبار القدرات المختلفة لاستخدام و فهم البيانات الواردة في القوائم المالية من قبل المستخدمين المتعددين من حيث درجة ثقافتهم الادارية و المحاسبية و خبرتهم في مجال التعامل مع نلك البيانات خلال فترة أو فترات زمنية سابقة.

ثانيا–الغرض من القوائم المالية:

1 -إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية[1]

نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989 ، إطار العمل المفاهيمي لها بعنوان« إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية» وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن الغرض من هذا الإصدار ، هو تقديم المفاهيم التي يستند إليها إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين من خلال:

–مساعدة المجلس في تطوير معايير المحاسبة مستقبلا؛

–الدعوة للتوفيق بين معايير المحاسبة؛

–مساعدة واضعي المعايير القوميين؛

–مساعدة معدي القوائم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛

–مساعدة المدققين في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية تتماشى مع المعايير الدولية؛

–مساعدة المستخدمين في تفسير القوائم المالية المعدة تماشيا مع المعايير الدولية؛

–تزويد الأطراف بالمعلومات عن مدخل المجلس في صياغة معايير المحاسبة الدولية.

ويحدد إطار العمل ما يلي:

–أهداف القوائم المالية؛

–الخصائص النوعية التي تحدد فائدة المعلومات في القوائم المالية؛

–تعريف وقياس العناصر التي يتم منها بناء القوائم المالية والاعتراف بهذه العناصر؛

–مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه.

ويشير إطار العمل إلى أن الشركات تعد قوائم مالية عامة موجهة نحو احتياجات فئات مختلفة من المستخدمين من بينهم:

[1] حواس صلاح،**التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 184،2009.

أ –**المستثمرين الحاليين والمحتملين :**وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي[1]

–المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛

–المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغير في أسعار أسهم الشركة؛

–المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛

–المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة وتقييم أسهم الشركة بالمقارنة مع أسهم شركات أخرى.

ب –الموظفين :يعتبر الموظفين مورد الشركة الهام، حيث تبنى عليهم استمرارية الشركة وأداؤها لأعمالها، بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين، لذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها .[2]

ج –المقترضين :وهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقدير الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

د –الموردين والدائنين الآخرين :وتعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، كذلك نشاطها والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكيد من استمرارية وكفاءة وربحية الشركة .[3]

هـــ –العملاء :ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات .[4]

و –الحكومة بأجهزتها المختلفة :تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات

---

[1]محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2008، ص 4 .

[2]خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية2007 (IFRS & IAS) ط1 ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص43 .

[3]محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 4 .

[4]خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص43 .

تساعدها في تحديد الضرائب المختلفة على الشركة ومدى قدرتها على التسديد ومعرفة المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

ز –**الجمهور** :وله اهتمامات مختلفة بالشركات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها ومنها ما يتعلق بدور الشركات الاجتماعي والتنموي ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات.

ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن بين الفئات التي لم يرد ذكرها ضمن الإطار المفاهيمي نجد :إدارة المؤسسة، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون...الخ[1]

2–أهداف القوائم المالية[2]

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأداءه المالي، والتغير في مركزه المالي، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الاقتصادية، كما يشير كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي باحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية.

وقد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي:

–حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية؛

–أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي؛

–الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل؛

–فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية؛

–إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.

وكما أشار إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الاستحقاق وفرض الاستمرارية.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص5

[2] ريتشارد شرويدر وآخرون، ،نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، ص137

3- الخصائص النوعية للقوائم المالية:

لقد تم تعريف الخصائص النوعية للقوائم المالية بأنها صفات تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية، وقد حددت بأربعة صفات هي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة.

-**القابلية للفهم :**وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يلزم أن تكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

-**الملائمة :**وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، وبالتالي تأثيرها عليه خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناءا على ذلك، فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات وعلى صلة بها، وعندما تفقد القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لا تكون المعلومات ملائمة.[1]

-**الموثوقية :** وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية:

-العرض الصادق؛

-غلبة المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني؛

-الحيادية؛

-الحيطة والحذر؛

-تكاملية المعلومات.

-**قابلية المقارنة :**وتعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمنشأة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص50

على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة وغير ذلك، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات أو الاتساق[1]

3-عناصر القوائم المالية :[2]

نص إطار العمل على أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقا لخصائصها الاقتصادية، وهذه الخصائص هي عناصر القوائم المالية، وقد أشار إلى أن العناصر التي ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، أما العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل، هي الدخل والمصروفات، وقد تم تعريف هذه العناصر كما يلي:

-**الأصول** :هي موارد يتحكم فيها الكيان نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى الكيان.

-**الالتزامات** :هي التزامات حالية للكيان ناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها إلى تدفق المنافع الاقتصادية خارج الكيان.

-**حقوق الملكية** :هي الأصول مخصوم منها الالتزامات و(تعرف عادة باسم أموال حمله الأسهم).

-**الدخل** :هو زيادات في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الداخل أو تحسنات في الأصول أو تناقضات في الالتزامات، ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية(بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك)، ويتضمن الدخل الإيراد والمكاسب.

-**المصروفات** :ويعني التناقص في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الخارج أو نقص في الأصول، أو تكبدات الالتزامات ينتج عنها تناقصات في حقوق الملكية (بخلاف التناقصات بسبب التوزيعات للملاك)ينبغي الاعتراف لعنصر القائمة المالية (الأصول، حقوق الملكية، الدخل، المصروفات) في القوائم المالية إذا:

-كان محتملا أن أي منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى الكيان أو منه؛

-كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، الجوانب النظرية والعلمية،مرجع سابق، ص ص8-10

[2] هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م، مصر، 2006،ص ص 7-8

وأخيرا فيما يتعلق بالاعتراف عرف إطار العمل القياسي بأنه عملية تحديد المبالغ النقدية التي يتم الاعتراف بها وإظهارها للبند في القوائم المالية، وأشار كذلك مجموعات تستخدم الأسس التالية بدرجات مختلفة وبتركيبات متباينة لقياس عناصر القوائم المالية:

-التكلفة التاريخية؛

-التكلفة الجارية؛

-القيمة القابلة للتحقق؛

-القيمة الحالية.

4- مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه[1]

الموضوع الأخير الذي تناوله إطار العمل، كان مفاهيم المحافظة على رأس المال، ووفقا للمفهوم المالي لرأس المال، تم تعريفه على أنه مرادف لصافي الأصول أو حقوق الملكية في المشروع، أما وفقا للمفهوم المادي لرأس المال، فينظر إليه بأنّه القدرة الإنتاجية للمشروع، وقد أشار إطار العمل إلى أن اختيار مفهوم رأس المال المناسب للمشروع، يجب أن يعتمد على احتياجات المستخدمين لقوائمه المالية، وبالتالي يجب تبني أحد مفاهيم رأس المال المالي إذا كان المستخدمون يهتمون أساسا بالمحافظة على رأس المال الاسمي المستثمر أو القوة الشرائية له، وفي حالة اهتمامهم أساسا بالقدرة التشغيلية، عندئذ يجب استخدام أحد مفاهيم رأس المال المادي، وعليه يمكن استخدام أحد المفاهيم التالية للمحافظة على رأس المال.

-المحافظة على رأس المال المالي (بالوحدات النقدية):يتم اكتساب الربح إذن وفقط إذا كان المبلغ المالي(النقدي)لصافي الأصول في نهاية الفترة يفوق صافي الأصول في بدايتها، مع استبعاد التوزيعات على الملاك ومساهمتهم؛

-المحافظة على رأس المال المادي (الطاقة التشغيلية) :يتم اكتساب الربح إذن وفقط إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية أو الطاقة التشغيلية للمشروع في نهاية المدة فوق طاقته الإنتاجية المادية بداية الفترة.

5- العوامل المؤثرة في القوائم المالية:[2]

- **أثر المنظمات المهنية** :ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية**(ADB)** بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة**(FASB)** المالية بوضع أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، وبالإضافة إلى جهود المعهد

[1] ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص140

[2] حواس صلاح، مرجع سابق، ص184

الأمريكي للمحاسبين القانونيين**(AICPA)** التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة وبالمثل لقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا**(ICAEW)** مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع الجمعيات المهنية الأخرى.

أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية :حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية**(SEC)** في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، وبالمقابل تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بانجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية (ISE).

- النظام الاقتصادي القائم :ويبدو النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم .بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسئولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي.

- التضخم وارتفاع الأسعار :حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

- أثر تدخل الدولة :تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها، هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

المطلب الثاني :عرض القوائم المالية

1 -مكونات القوائم المالية:

تتكون القوائم المالية من العناصر التالية:

- قائمة المركز المالي(الميزانية) ؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- الملاحظات.

1-1-قائمة المركز المالي (الميزانية):

تعتبر هذه القائمة الصورة الفوتوغرافية للحالة المالية للمنشأة فهي قائمة تتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين[1]

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية[2] :

- كشف المركز المالي للمنشأة عند تاريخ إعداد الميزانية حيث تبين ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها؛
- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، بواسطة نسب التداول والسيولة؛
- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها؛
- تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي؛
- تبين مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
- تعطي صورة للمنشأة على استمراريتها، أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية؛
- معرفة سياسات الشركة اتجاه استثماراتها المالية.

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، 2005 ، ص117

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص113

1-2- قائمة الدخل:

يطلق على هذه القائمة عدة أسماء مختلفة فبجانب قائمة الدخل هناك من يطلق عليها اسم قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل .وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر خلال فترة مالية معينة[1]

تعتبر قائمة الدخل من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد، لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، إذ تقوم بتحقيق الميزات التالية[2]:

- التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل؛
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء؛
- معرفة ربحية السهم الواحد؛
- معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك؛
- تحديد أسعار الأسهم من خلال معرفة نتيجة قائمة الدخل؛
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها؛
- احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

1-3-قائمة التغيرات في حقوق الملكية:[3]

على المنشأة أن تقوم بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية IAS يشترط المعيار المحاسبي الدولي[4] كعنصر منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

---

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية،حوكمة الشركات، مفاهيم، مبادئ، تجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص11

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص120

[3] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص126

[4] ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص290

1-4-قائمة التدفقات النقدية:

هي قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية، وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في تاريخ معين[1] إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية:

- معرفة المركز النقدي للمنشأة؛
- معرفة قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة؛
- التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية؛
- تقييم قدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل؛
- التعرف على النقدية الغير المتاحة للاستخدام في المنشأة؛
- مقارنة المراكز النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة؛
- التعرف على سياسة المنشأة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها.

1-5-الملاحظات:

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، وذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهم هذه القوائم، وبدون وجود هذه الملاحظات ،تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية .ويمكن عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية :التفسيرات بين الأقواس، الملاحظات الهامشية، الجداول الإضافية، الحسابات الطبيعة المتعارضة، حسابات التقييم، السياسات المحاسبية.

المطلب الثالث :القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد

لقد حدد النص القانوني الجزائري مصطلح الكشوف المالية، حتى وإن كان المصطلح لا يؤدي المعنى الكامل، ومن الأفضل استعمال مصطلح القوائم المالية.

1- خصائص إعداد الكشوف المالية:

- تعد الكشوف المالية من طرف الكيان سنويا على الأقل؛
- كل كيان عدا الكيانات الصغيرة ملزم بإعداد الكشوف المالية التالية:الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة؛
- يجب أن تعرض الكشوف المالية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية بصفة وافية؛
- يجب أن تحتوي الكشوف المالية مجمل العمليات والأحداث الناتجة عن معاملات الكيان وآثار

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص129

الأحداث المتعلقة بنشاطه؛ تعد الكشوف المالية في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية وتضبط هذه الكشوف تحت مسؤولية المسيرين؛

- تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية؛

- توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وعندما يصبح من غير الممكن إجراء هذه المقارنة بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، وإذا كان من غير الممكن إجراء المقارنة فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة؛

- مدة السنة المالية المحاسبية 12 شهرا، ويمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية.

2- تعريف الكشوف المالية[1]

لإعداد وتقديم الكشوف المالية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الإطار التصوري لنظام المحاسبة، هذه الكشوف المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة.

تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان .ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية .ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان.

يتم إظهار معلومات على الكشوف المالية بطريقة دقيقة تتمثل هذه المعلومات فيما يلي:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية؛

- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية، أو حسابات مدمجة؛ أو حسابات مركبة)؛

- تاريخ الإقفال؛

- العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان وهي:

-عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛

-الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة؛

-اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء؛

[1] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/3/25 ، مرجع سابق، المادة 210 ، الفقرتين 3،2

-معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

3- عرض الكشوف المالية:

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد 4 قوائم وملحق.

3-1- الميزانية:[1]

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة .تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلين منفصلين عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، وينبغي أن تحتوي الميزانية على العناصر التالية:

أ - في الأصول:[2]

-التثبيتات المعنوية؛

-التثبيتات العينية؛

-الإهتلاكات؛

-المساهمات؛

-الأصول المالية؛

-المخزونات؛

-أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

-الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبته مسبقا)؛

-خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية.

ب - في الخصوم:

-رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛

-الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛

-الموردون والدائنون الآخرون؛

-خصوم الضريبة (مع تميز الضرائب المؤجلة)؛

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/3/25 ، مرجع سابق، المادة220 ، الفقرة 2.

[2] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو،الجزائر، الجزء الثاني،2009 ص77

-المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛

-خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.

ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا، تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا تقرر منذ البداية إنجاز عناصر أصول وخصوم مزامنة أو على أساس واضح هكذا تتم المقاصة بين الأصول والخصوم والرصيد الصافي يقدم في الميزانية[1]

2-3 حساب النتائج[2]

هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية .ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي كالآتي:

-تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية :الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

-منتجات الأنشطة العادية؛

-المنتوجات المالية والأعباء المالية؛

-أعباء المستخدمين؛

-الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

-المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛

-المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية نتيجة الأنشطة العادية؛

-العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛

-النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

-النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

تتم المقاصة بين عناصر المنتوجات والأعباء، ويقدم الرصيد الصافي في حساب النتائج:

-إذا كانت مرتبطة بأصول وخصوم هي نفسها محل المقاصة؛

-إذا كانت ناتجة عن مجموع معاملات أو حوادث متجانسة أو مماثلة؛

-إذا كان مثل تلك المقاصة يفرضها التنظيم أو يأذن بها.

[1] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/3/25 ، مرجع سابق، المادة220 ، الفقرة 5

[2] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/3/25 ، مرجع سابق، المادة230 ، الفقرة1- 2-7

3-3 جدول سيولة الخزينة[1]

يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج .والهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)وهي:

-التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية(التشغيلية) ؛

-التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار؛

-التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل؛

-تدفقات نقدية ناتجة من فوائد حصص أسهم.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أ -الطريقة المباشرة تتمثل في:

-تقديم العناوين الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (زبائن، موردن،.....) قصد إبراز تدفق مالي صاف؛

-تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

ب-الطريقة الغير المباشرة تتمثل في :تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

-آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة؛

-التغيرات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛

-التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل وتقدم هذه التدفقات كلا على حدى.

3-4- جدول تغير الأموال الخاصة[2]

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

-النتيجة الصافية للسنة المالية؛

[1] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/3/25 ، مرجع سابق، المادة240 ، الفقرة 1-3

[2] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/3/25 ، مرجع سابق، المادة250 ، الفقرة 1

–تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛

–المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

–عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...) ؛

–توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

3-5- ملحق الكشوف المالية[1]

الملحق هو وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية .وهو يوفر التغيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة لذلك المعلومات التي تفيد قارئ الحسابات.

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط التالية:

–القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛

–مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة .وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛

–المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء؛

–المعلومات ذات الطابع العام.

[1] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/3/25 ، مرجع سابق، المادة 260 ، الفقرة 1

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي الجزائري على اعتبار أنه يجيب على احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية من خلال وظيفة القياس ووظيفة إيصال المعلومات المحاسبية والمالية، فعملية حصر وتصنيف وتسجيل الأحداث الاقتصادية والمالية يجب أن تتم على أساس المبادئ المحاسبية لضمان التجانس في إعداد وتقديم المعلومات سواءا بالنسبة للمؤسسة لتمكينها من القيام بعملية المقارنة الدورية من سنة إلى أخرى أو فروع المؤسسات بهدف ضمان صحة المقارنة فيما بينها.

مقدمة الفصل الثالث:

كما هو معروف فإن الجانب النظري يبقى عقيما إذا لم يزود بمعطيات حقيقية تتضمنها دراسة ميدانية، و المؤسسة التي هي محل الدراسة تتمثل في شركة الأشغال العمومية و الري SARL HYDROBATMOS، حيث من خلال الدراسة سوف نحاول معالجة موضوع هذه المذكرة و المتمثل في دراسة الإفصاح المحاسبي في ضل النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن شركة SARL HYDROBATMOS

أولا–تعريف الشركة:

SARL HYDROBATMOS شركة ذات مسؤولية محدودة تتكون من شريكين ومتخصصة في إطار البناء، الأشغال العمومية و الري تأسست سنة 1996 ،يتمثل موضوعها في :

–مؤسسة صناعية في البناء؛

–انجاز البنايات في إطار الترقية العقارية؛

–إنشاء ، بيع و شراء العقارات؛

–الأعمال التمهيدية و أشغال الري.

و صفة عامة كل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، المنقولة و العقارية المرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الشركة أو بموضوع مماثل.

مقرها الاجتماعي دائرة حاسي ماماش ولاية مستغانم ،مدتها غير محدودة: 99 سنة ، رأسمالها مليون 1.000.000 دينار جزائري مقسم إلى 100 حصة اجتماعية بقيمة اسمية ذات 1.000 دينار جزائري.

ثانيا–تعديل موضوع الشركة:

و قد تم تعديل موضوع الشركة و ذلك بإضافة عضو أخر للاشتراك و الاندماج في الشركة و كذلك إضافة نشاطات جديدة و رفع رأسمالها .

و قد تم التعديل في توسعة موضوع الشركة حيث أصبح يتمثل في:

–مؤسسة الأشغال العمومية، و البناء كل هياكل الدولة؛

–الترقية العقارية؛

–بيع و شراء الأملاك العقارية؛

–الإنتاج الصناعي للجبس و مشتقاته؛

–مؤسسة الأشغال البحرية؛

-إنتاج المياه المعدنية و المشروبات الغير كحولية؛

-الإنتاج الصناعي لمنتوجات الخراسنة و الجبس،البلاط القرانيط و بأنواعه،مواد البناء الحمراء من قرميد و ما شابه؛

-الإنتاج الصناعي للمنتجات الفخارية غي الصحية للصناعة و البناء؛

-مؤسسة أشغال الأسقف و الأسطح،و الترصيص؛

-الإنتاج الصناعي للمجمعات و المركبات الخاصة بالمنشآت الحديدة ؛

-الأشغال العمومية الكبرى،أشغال الري؛

-أشغال التهيئة و الأشغال الريفية؛

-أشغال رصف و شق الطرقات و المطارات؛

-أشغال السكك الحديدية؛

-الأشغال الحضرية،و النظافة العمومية؛

-أشغال إقامة شبكات و مراكز الكهرباء و الهاتف؛

-أشغال مد القنوات الطويلة و البعيدة المدى؛

-الأشغال التقليدية للرخام و المواد النبيلة؛

-إنتاج و توزيع المياه؛

-استرجاع و رسكلة المواد الحديدية القابلة للرسكلة؛

-الأشغال التقليدية الحرفية الحديدية ،إضافة إلى كل الأعمال و العمليات التجارية المالية الصناعية المنقولة و العقارية المرتبطة مباشرو أو غير مباشرة بموضوع الشركة، أو موضوع مماثل.

تم رفع رأسمال الشركة نقدا بمبلغ 6.000.000 ستة ملايين دينار جزائري مقسم بين الشركاء الثلاث.

المبحث الثاني :بعض المشاريع التي تقوم بها الشركة

أولا- **موقع المنظمة ومنهجية العمل:**

مشروع هو تحلية مياه البحر تتمثل العملية في اتصال الأشغال في المنطقة الغربية من محافظة مستغانم.

1- تنظيم البناء:

-موقع التثبيت:

سيتم توفير تركيب لموظفي الشركة موقع بناء قرب مكان العمل للقيام بجميع أنشطة المشروع.

-إدارة المشروع:

عند بدء المشروع، سيتم تعيين مدير للمشروع من قبل الشركة، وسوف يكون محاورا للجميع و مسؤولا للمناقشات والأنشطة الفنية. وأيضا تحديث وتفسير البقع في الإطار العام للمشروع، وجميع التغييرات مع موافقة الملاك.

-فريق المشروع:

سيتم تشكيل فريق المشروع من قبل المختصين الذين تجمعوا في فريق متكامل تحت سيطرة مدير المشروع. وسيتكون فريق المشروع من مهندس ولواء الطبوغرافية مع خبرة واسعة في هذا المجال.

-التخطيط وإدارة سير العمل:

يعمل رئيس المشروع مع بقية أعضاء الفريق لإعداد وتعديل البرنامج ونمط توزيع نسبة من الأنشطة.

2- منهجية العمل:

-التعرف على الموقع :

ويشمل المسح التفصيلي والتحقق من الامتثال لمستندات العقد.

-أنابيب النقل:

نقل خط الأنابيب يكون عن طريق البر مع مقطورة ترتيب. يحدها مساحة لتفريغ وتخزين الأنابيب القريبة من المشروع. تفريغ الأنابيب في قواعد الفن. والتخزين وذلك لتسهيل استئناف التخزين.

-الهندسة المدنية:

لأعمال الهندسة المدنية، سوف يكون هناك مهندس مدني لتنسيق المهام المختلفة التي هي في المقام الأول.

* ورش تشكيل الفولاذ.

* صندقة.

* إعداد الخرسانة.

* المسبقة الصنع من أعمال مختلفة (إذا عقد).

- تنظيم الفرق:

يبدأ عمل فريق المسح من إخطاره بقرار الخدمة، ثم العمل بما في ذلك تركيب الأنابيب.

3- وضع الأعمال:

-تكوين الخرسانة:

***الخراسنة:**

سوف يتحقق الخرسانة بنسبة صب الخرسانة النباتات وضعت على مواقع الصب (خلاط). وجرعة من تكوين الخرسانة سوف تتحقق وفقا للمواصفات الفني.

***اشكال:**

سوف تتاح النماذج في العناصر المناسبة وستبذل. والأطراف المتعاقدة لهذه العناصر التي لا تناسب من المواد المعدنية.

* **تعزيز:**

سيتم تركيب ورشة عمل الصلب تشكيل في قاعدة لوجستية المقصات مجهزة. وهو إنتاج الفولاذ اللازمة في جميع مراحل المشروع.

-توريد المصادر:

* سيتم توفير أنابيب الحديد الزهر من قبل البائعين المعتمدين.

* سيتم تزويد مواد البناء (الحصى والرمل والصلب أو الخشب الأخرى) من أقرب نقطة للمشروع، والأسمنت من مصنع أقرب.

5- أعمال الحفر لخندق خط أنابيب:

-حفر الخندق:

بالقرب من الحفريات الأنابيب القائمة من خلال الطريقة اليدوية لكي لا تضر بهم. سيتم شرائح الطريق والمستوى كما هو مبين في خطط التنفيذ أو التي تحددها الإدارة. وسيتم تنفيذ أعمال الحفر وفقا بعرض شرائح وأعماق مطابقة للمواصفات. لتوفير خريطة إذا كانت المساحة اللازمة للتثبيت، المهود والطلاء.

وستجرى جدران الحفر مع استقرار الرأسي أو التربة. وتوفير حجب يخضع لموافقة الإدارة بكل ما نملك و سوف يتم تسليمها في أكوام.

-المساندة :

سيتم تنفيذ المساندة والحفريات وخطوط الأنابيب خارج وذلك لضمان حماية الناس، والخشب، ويعمل، السلامة المرورية ومنع الانهيارات الأرضية ومنع حركة الأرض.

-جودة العمل:

تعهد لتنفيذ الأعمال اللازمة لإكمال الأعمال بطريقة جيدة والانتهاء من جميع الشروط اللازمة وفقا للقواعد. تكون بالامتثال لأحكام العقد والقطع النقدية أو خطة و تقديم التفاصيل المرفقة والأوامر المعطاة من قبل الإدارة.

-التشطيب والتراجع:

في نهاية العمل، سيكون لدينا كل الأماكن التأهيل وستقوم الشركة بالمضي قدما إلى معدات الطي.

ثانيا- تنظيم الفرق:

- الفريق المسؤول عن أعمال المسح يبدأ بعد خمسة أيام من تسليم المواد المستنفدة للأوزون، وسوف تستمر حتى شهر يتكون هذا الفريق من:

* 01 طوبوغرافي.

* 01 بناء.

- التخلص من معدات لأنها المسح سوف تكون:

* 01 أداة تحديد المسافات بسرعة.

*01 المستوى التلقائي.

* 01 السيارة.

- سيتم توجيه الفرق الأخرى على النحو التالي:

وسوف يتألف فريق الحفر من:

* 01 رئيس العمال.

* 03 سائق مركبة.

*02 السائقين.

* 04 بناء.

- يتم تقديمها تحت تصرفهم:

* 02حفارة .

*01 شاحن الرجعية.

*01 كسارة الصخور.

*01 ضاغط.

- وضع الأنابيب:

02 فرق المسؤولة عن وضع الأنابيب سوف تتكون من:

*01 سائق الموقع.

* 01 قائد الفريق.

* 01 مشغل آلة.

* 04 المتكلفون.

* 06 بنائين.

- سيكون التصرف فيها:

* 01 حفارة.

* 01 شاحنة نقل.

- فريق تشكيل الصلب.

خلاصة الفصل الثالث:

كوننا قمنا بدراسة عملية لدى مؤسسة SARL hydrobatmos فقد توصلنا الى انا المؤسسة لا تعطي اي اهمية للإفصاح عن معلوماتها المحاسبية و هذا راجع لأسباب نجهلها ، فلا يمكن أن يعطي النظام المالي المحاسبي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولا سيما افتقارها إلى مسيرين يع طون الأهمية البالغة من شفافية ودقة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة، بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام في بعض المؤسسات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.و لذلك لا بد من مواكبة التطور التكنولوجي و التقيد بمبدأ الشفافية و الافصاح عن المعلومة المحاسبية.

مقدمة الفصل الثاني:

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي.

المبحث الاول:مفاهيم عامة حول الافصاح المحاسبي

هناك كثير من التعاريف للإفصاح، فمنها ما يتناول الإفصاح في التقارير المالية، من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين و غيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل و قدرته على سداد التزاماته، و يعرف هندركسن الإفصاح بأنه "إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية أو منح قروض أو تتعلق بتحديد العبء الضريبي لكل شركة من المؤسسات المساهمة"[1].

المطلب الأول: تعريف الافصاح المحاسبي و نشأته

أولا- تـــعريـــف الافصـــاح المحاسبـــي:

عرف الافصاح بشكل عام بأنه : ثبء للعلرف او لىقذ لاموىعلت نمم لمصمر إلهجاتذ إلى رقتسم للفتسلادة منها او لمختسللهم، لصفإلافح وهـ لىقذ لهدف إلى لىقذ المعلومات نمم لهملعين نمل لا يعلمها .[2] رعيف لمصفإلاح ىلء أهذ تقيلمع إلهظر لاموىعلت لقيلمل وساء تناكـ كمية او وتيفص في اوقللمئ المالية او في الهوامش وللظحلالمت و الجداول لقلمكل في اتقول المناسب ، لامم لمعيج اوقللمئ لقيلمل يرغ تقللضم وتمئلام يمختسل اوقللمئ المالة من ارطلأاف لخرتيج ولتيل لهـ تقطلس للاطلإع ىلء ارتافدل وللاجسلت للشركة[3] .

ونم تهج أرخى لمقف رعف لمصفإلاح لبي سالمح بأنه : يمقتذ لاموىعلت ولاناييلت إلى لينمختسل لىكشب ومضمن وصحيح ومئلام دعاسلتهم في لاتخذ ارقلارات، لكلذل وهف لىمشيء لينمختسل لدلالينياخ والخرينيج في آن واحد .

وظحلاذ أن لمعتلرفيء لقباسل رزكت ىلء رضورة إلهظر لاموىعلت لىكشب سىكعي تقيقح وعض لأشنلة دون لىيلضة بحيث يستطيع لمختسمم هذه لاموىعلت لمتعلاد لهيلء في اتخاذ ارقلار لهيلسل إلا انها لتفلتخ لميف لمهنيب وحل تيمكـ ولمقمار المعلومات لقمذقل إلى لهيمختسم .

---

[1] Eldon Hendriksen, Acounting theory, New York : R.D. Irwin, 1992, P-50.

[2] الصبان محمد سمير ، دراسات في الاصول المالية، أوصل لميقلس وأبـياس الاتصال المحاسبي ، لمدار الجامعية بيروت 1996 ، ص 245

[3] زغدار احمد سفير خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) مجلة الباحث ، لمعلد السابع 2009/ 2010 ، تيلكـ الحوقق ولوىعلم للصتقلادةي ، تمعماج مصاقي لمبرمح ورقلة ، ص 84 .

ولديفتسلون نم اوقلمئ اقيلمل ىلء للاتخف وتسملهم الثقافي و الاقتصادي و المحاسبي زيمتيون بتفاوت قدراتهم في ةلجاعم هذه لامولعلت لكلذل ناكن مدبلا نم لزييمتل ينب المستخدمين أي إن ووجد ينمدختسم دلينيلخ وقيد الى إلصفح داي لخ ةجوم مدلابرةجـ الاولى إلى إدارة لدحولة للصتقلادةي ثيح ةمتي لي صوت لامولعلت إلى لهيمدختسم مدبون أةي صعوبة حيث لي هسي ذلك لل صتلال لرشابل ينب الإدارة والمحاسب.لمك أن ووجد لينمدختسل الخارجيين وقيد إلى للصفلإح لالخري جـ لذلي ىلجتي رضبورة إدعاد اوقلمئ اقيلمل اقيساسلأ وي ه(ةمئاق لل خدل – ةمئاق لزكرل االمالي – ةمئاق لل قفدتلات اقيدقنل) .

ثانيا– تـاريـــخ نشـــوء الإفصـــاح:

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام 1837 حيث نشرت " Railway Magazine p.2" مقالة عن الإفصاح و ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة شهور بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح و رأس المال و الاهتلاكات و تقييم الموجودات[1].

هذا و قد تزايدت أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة منذ بداية الستينات من هذا القرن عندما تحولت عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات لمناسبة لصنع القرارات، و لكي تقوم المحاسبة بدورها الجديد ارتقى شأن كثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كان من بينها مبدأ الإفصاح و القيود المحاسبية مثل الملائمة و المصداقية على حساب قيود أخرى كالتحفظ و الموضوعية، كما صاحب هذا التطور في المحاسبة انفتاح المحاسبين على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحهم مثلا على النظرية الحديثة للمعلومات التي قدمت للمحاسبين كثيرا من الأدوات و المؤشرات التي استفادوا منها في مجالات شتى عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح.

و من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات و المفاهيم التي تحكم مقومات و آليات هذه الأسواق كنظرية المحفظة مثلا Portfolio Theory و فرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة أخرى

[1] R. Brief R. Accountants Responsibility in Historical Perspective، The Accounting Resview, Vol. 50, No. 2 1975, p2.

أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه لبيانات مصدرا رئيسا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق، لكن عام 1974 شهد حدثين بارزين تركا آثارا كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات في ميزانيات المؤسسات الأمريكية تجلت في سمتين رئيستين هما اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات في حين تمثلت السمة الثانية بتحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، و المستثمرين، و المقرضين.

هذا و قد تولت الجمعيات المهنية العالمية للمحاسبة و التدقيق في الوقت الحاضر تطور مبادئ المحاسبة الدولية حيث أصدرت عدة جمعيات مهنية العديد من المبادئ المحاسبية للإفصاح[1].

المطلب الثاني: انواع الافصاح المحاسبي

يعد المصفلإح لبي سالمح نم لاعوضولمت لبرثلة لمجلال في لطسول لبنهل وساء بين لمحاسبين او بين لإدارة و المحاسبين ، وبين مرلبي عج لاباسلحت نم ةهج وبين لبي مدختسم لوقلالمئ لقيلالم نم ةهج اخرى ، ولمنكيم أن صنخلذ أونا ع المصفلإح لمم كي لمي:

هناك من يميز بين مفهومين للإفصاح هما:[2]

1 -**الإفصاح المثالي:** و هو الذي لا يتحقق بتحقق الشروط التالية:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل؛
- أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة و المصداقية؛
- أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة و في الوقت الذي يتناسب مع احتياجات و رغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حده.

2 -**الإفصاح الواقعي:** و هو الذي يركز على الموازاة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من المعلومات و بين كلفة نشر تلك المعلومات، و يمكن تعريفه بأنه الإفصاح الممكن أو المتاح، و معيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسة التي تشمل طبيعة المعلومات، بمعنى أنه يجب على

[1] محمد مطر و آخرون، "الإفصاح في ميزانيات البنوك"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن/ أيلول 1991 ص (2386-2387).

[2] محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 120، العدد 3، 1993، ص 116-127.

التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة يجعلها غير مضللة، و نلاحظ أن هناك اتجاها نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، و التركيز على المعلومات التي تحتاج لدراية و خبرة في استخدامها و خاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون و وسطاء الاستثمار " [1] بحيث يقوم هذا المفهوم على الركائز التالية:

- المبادئ و الأصول المحاسبية؛
- السياسات الإدارية؛
- توجيهات و لوائح الإشراف والرقابة من جهة و أدلة التدقيق و مصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

يتبين من تعريف مفهوم الإفصاح الواقعي بأنه سهل المنال في الواقع العملي أكثر من مفهوم الإفصاح المثالي.

3 -الإفصاح الكافي:

و هو تزويد الفئات المختلفة بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن المعلومات الكثيرة التي ليس لها معنى و دلالة تؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة و المفيدة مما يضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرارات، و يعتمد احتفاظ التقارير المالية بدورها كأداة لنشر البيانات و نجاحها في أداء هذه المهمة على مدى مواكبتها للتطور في البيئة الاقتصادية، و قدرتها على استيعاب احتياجات مستخدميها من المعلومات، لذلك يفترض أن يمتد مفهوم الإفصاح ليغطي مجالات جديدة لم تكن تقع ضمن إطاره في السابق و لكنها أصبحت ضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

4 -الصفلإح الكامل:

يشـــير إلى لدمى لقيلوشم للقتلرير لقيللم وألقيهم لهتيطغت لأي لمولعمت ذات أرث وسمحس ىلع القارئ ، و يأتي لزيكترل ىلع رضورة للصفلإح لل ملكل نم ألقيهم لوقللمئ لقيللم لمصمكر أي ساس لمتعي هيلع في لاتخذ لرقلارات، ولا رصتقير لمصفلإح ىلع لقئالقح حتى نهاية لترفلة لقيسالمح لل بلمتيم إلى ضعب لعئاقول لققحلال وتلارخي لوقللمئ لقيللم لتيل رثؤت لل كشب رهوجي ىلع ي لمدختسم لك لة القوائم .

[1] محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض،، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02 ، ص ص116-127،2008.

5 -المصفلإح العادل :

يهتم المصفلإح المعادل ةياعرلاب لوتلازةذ ماجايتحلات عيجم لرطلأاف لقيلالم، إذ بجوتيب إرخاج لوقلالمئ لقيلالم والقتلررير بالشكل لذلاي نمضيب دعم حيجرت ةحلصم ةئف ةنيعم ىلع ةحلصم لائفلت لرخلأى نم لاخل رمالاعة لحاصم عيجم هذه لائفلت بشكل متوازن، و يتضمن تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد.

6 -المصفلإح الكافي:

و هو تزويد الفئات المختلفة بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن المعلومات الكثيرة التي ليس لها معنى و دلالة تؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة و المفيدة مما يضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرارات، و يعتمد احتفاظ التقارير المالية بدورها كأداة لنشر البيانات و نجاحها في أداء هذه المهمة على مدى مواكبتها للتطور في البيئة الاقتصادية، و قدرتها على استيعاب احتياجات مستخدميها من المعلومات، لذلك يفترض أن يمتد مفهوم الإفصاح ليغطي مجالات جديدة لم تكن تقع ضمن إطاره في السابق و لكنها أصبحت ضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

7 -المصفلإح الملائم :[1]

ووه المصفلإح لذلاي ريليع ةجاح يمدختسم لانايبلت ورظوف لأشنلة وةعيبط نشاطها . إذ أهذ سيل نم لمهل طقف الافصاح نع لامولعلت لقيلالم لب لمهلأ أن وكتن ذات ةميق وةعفنم ةبسنلاب رقلارات لنيرمثتسل و الدائنين وبسانتة عم لمشنط المنشأة ورظولهف الداخلية.

8 -المصفلإح التثقيفي (الاعلامي):

أي المصفلإح نع لامولعلت لقبسانل رغلأاض لاتخذ لرقلارات لثم المصفلإح نع لؤبنتلات لقيلالم نم لاخل لمصفل ينب العناصر المعلدةي ويرغ المعلدةي في لوقلالمئ المالية، المصفلإح نع الانفاق لرألياسم اليالح واطتطخل واصمدر هليوتم ، وظحلاي أن هذا لونلع من المصفلإح نم هنأش لدلح نم لوجلاء إلى المصلدر

[1] لطفي زيود و آخرون ، دور المصفلإح المحاسبي في وسق الاوراق المالية في لميشرة رقار الاستثمار ، مجلة ةعماج نيرشة لمللراسات ولوحبلث لقيملعل ، ةلسلس لولعلم لمصتقلادية والقانونية ، المجلد رمة 29 لمعلد رمة 01 ، 2007 ، وسراي ص 181

لدلالقيلخ وصحلال ىلء لامولعلت لقيفاضلإ رطبق يرغ رقيسم بتترير لهيلء مكاسب لبعض لئفلت ىلء لمسحب اخرى.

9 -لاصفلإح ايئاقول :

هو أن لدقتم لامولعلت في القوائم لقيلالم دون لىيلضة ، ثيبح حمست رطلأاباف ذوي لدقلرات لدلحودة ىلء لمهفل والإدراك لامولعملات المالية.

لهذا بيجب أن وكتن لامولعلت ىلء درةجد قيلاء نم لقيعوضول لمصفلإلافح ليئاقول قفتيرعم للصفلإح لل ماكل لانهما لحصفين عن لامولعلت لقبولطل لمهلعلج يرغ قللضم للمستثمرين لالخرينيجب .

المطلب الثالث: متطلبات الافصاح المحاسبي و معوقاته

أولا- متـــطلبـــات الافصـــاح المحاســـبي.[1]

1 -لاسايسلت لقيبساحمل :

لقتس ونبد لوقللمئ لقيلالم قيبطتب لاسايست محاسبية لدق فلتلتخ نم لأشنمة إلى أخرى ، لبلافدئ لقيبسالح لمعتلرف لمهيلء تتضمن سياسات ورطق تقيبسالح قفلتلتخ ، ولدق اوتحضر ليريلعل لقيبسالح لدلوقيل هذه لقفيقلح وقلابل هنأب برتعير لدختسام لاسايست لمحسبية قفلتلتخ في لاامجت لمعتمدة نم لوعللم لتيل ؤتدي إلى قبوعص يرسفت لوقللمئ لمللية ، وتسيل لنهك قعومجم قنيعم نذلابات لميسللسات لقيبسالح لقلوبقل نكيم لوجرلع إلهيل ، ونم ثم إفن لدختسام لام وه لتمح نم لاسايسلت لمحاسبية لقفلتخل لدق رفسير نع وقلمئ مالية مختلفة نع لمهضعب لضعبل لمجموقع ولدحة نم لدحلأاث ولرظلوف ، لكلذل وكين لمصفلإح نع لاسايسلت لقيبسالح وقفيئ هامة لامولعملات نكتم نم يرسفت لأرلقم لولاردة في لوقللمئ لقيلالم ولقف لاسايسلت لقيبسالح لتيل أدت إلهيل .

[1] احمد لطرق لمبع لمعلل لقتلرير المالية ،أسس لدعلإاد والعرض و لليلحتل ، قعماج ينع لس مشل ، رصم ، 2000 ص 54

2 -الاطراف والمقفصلات الهامة :[1]

بيجب أن يمتشتة الماحضيلات المقممتل وقلالمئ المقيلالم يلاع وفص المقفصلات المقمبرلم ينب الأشنلة وأرطف أخرى ، ولك لذكر الماقلاعلت المقمالم ينب للشنلة وأرطاف ماخرجية أخرى يمثم الماقلاعلت ينب الماكرشل المقضبالقل والماكرشل المقعبالتل .

3 -الاحداث اللاحقة :

يطغت اوقلالمئ المالية بترفة مدمحدة من لتاقول ، والمهنكل لا وكتن مقحالتم رشنلل رشابمة فينهاية لترفلة المالية ، وابلباغ مام رشنت مدعب انتهاء لترفلة المقيلالم مدعبة شهور، ويمست لترفلة ينب نهاية لترفلة المقيلالم و إلدصار رشنت اوقلالمئ بترفلابة اللاحقة. وألنثء لترفلة المقحلالل مدة مدتحث ألدحاث هامة أو ماتتح ماوملعمت مديدجة مقلصتم وقلابلمئ المقيلالم ليتيل تم إلدعاداه ، إفذا لم تكن منعكسة يلاع اوقلالمئ المقيلالم إفن لرملأ بملطتي ليدعت اوقلالمئ وألمهضرع في وصرة الماضحلالمت المقفرلم وقلابلمئ المالية.

4 -اوكشلك وحل ارمتسار المشنملة :

همتي إلدعاد اوقلالمئ المقيلالم يلاع أاسس لرتمسار المنشأة ، وأهذ في لمظ مايغب أي ماوملعمت وامعقوتت لمشفب لرشلوع أو مدعم لرمتساريته.

هنإف بترفيض أن لرشلوع رمتسم إلى مام لا نهاية ، وفي ماحل رفوت مدلى مدعمي اوقلالمئ المقيلالم ماوملعمت مديفت مدعبم لرمتسارةي لرشلوع، أو أن مانهك ماكوكش وحل لرمتسار لرشلوع ، مذئدنع بيجب المصفإلح عن لمكلت لماوملعلت في وصرة لماضحلامت مقفرم وقلالمئ المالية .

5 -لزتلالامت المحتملة :[2]

تتمثل ماعدة زتلابلامت يحيطها ليرشكل من مدعم التاكد ، لميف صريتخ مدبحوثها أو لمهغلبم ، ورهظت ماعدة مقجيتذ مايضقلل المقعوفرلم ضد المنشأة أو المنلزماعت مع لرطلأاف لرخلأى ، وليتيل بملطتت ليوتح ضعب لغلبل لابمقتسم لمنع مقيوست لزنلاعات ، وفي ضعب الاالحت التي يتأكد لهيف ضعب مذه لزتلالامت فإنها لم خدت

[1] احمد ماطرق مدبع للعلل مسفذ المرجع ص 54 .

[2] احمد ماطرق مدبع للعلل، مسفذ المرجع اعلاه، ص 54.

نمض لرتافدل لقيبسالمح حبصتل زجعا نم لوقلمئ لقيلمل لمنيب همتي لصفلإح عن لزتلالامت لقلمتلح لل قلأ لميكأتا في لمظحلامت لوقلمئ لملية، وللصفلإح في لقلالح بريخ للقلرئ جئاتنلاب لقيبلسل لقلمتلح لدحلألاث لتيل وتعق ولهنكل لم لصت إلى لدلرةج لقيعوضول للالزمة لإدالهاخ إلى لوقلمئ لملية .

ثانيا– قوعمـــات لصفلإـــاح لمحملســـبي

إن لليبلسلت لتيل لهركنلس لا صقنت نم أقيهم لمصفلإح ويلع لص خلأ لكلت لاكرشلت لدلرةج في وسق لملل و يعود ذلك لعدة ألبسب منها، يلع لييبس لثلل أن وهجد تقيه وسق لملل في لقباقرل يلع لكلت لاكرشلت رتعف نم لقمظنلأ لقيبسالمح وخاصة لتيقوتل ولقيعونل تفاضلإاب إلى وتلرف لدح أدنى نم لمصفلإح لبي سالمح وزايدة لي عول لبي سالمح وطغض للالك ولوللينط تفاك على الإدارة لايزلدة وتسمى الإفصاح ونم أمهـ لقوعمت رعف وتسمى لمصفلإح لبي سالمح لام يلي :

1 ــ زيكرت لملتهم لمصفلإح تكرشلاب لدلرةج وسلق لملل طقف يلع لمغرل نم أ نها لا لمثتم إلا زجء نم لشنلط لمصتقلادي ؛

2 ــ لكباشت لميحلاصلت ين بدعة لمهجت لديدحتل لقهجل لؤسلوتل نع تفاك لمصفلإح لبي سالمح ؛

3 ــ للاقتسل ضرعب لمخشلأص وللسسؤلت لمولمعملات لدللقيلخ و لمتلاول لمنبءا لمهيلع ؛

4 ــ لديدتح وتسمى لمصفلإح تيأي لاسلكعن تقييبلل وسيل للهجلت لاقرلبية؛

5 ــ للاتخط لقمولمعل مع لاعشلإت و لمتلاول لرفلدي لابد نم لتيلسسؤل ؛

6 ــ إرصار لاكرشلت يلع تيرس عيجم لامولمعلت لام دعا لام حصفي هنع في لوقلمئ لقيلمل لتيل لا دعاسة لين للمح لين يلمل ؤبنتلالت لقيلبقتسل .

المبحث الثاني: معايير الافصاح و دورها في تحسين جودة المعلومة

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية قيربك ونح تارابتعا لإفصاح ، و لكذ ضرغب تدايز ين ستح تدوج المعلومة حيث لا لمجوي رايعم لمحاو طقف لولمنتي حاصفلإا بي سالمحا ، و تيفيك ضرع مئاوقلا تقيلمل نم ثيح لكش ومحتوى و لكيه القوائم تقيلمل و تاساسيسل تقيبسالمحا ، فقد تماق تنجل يرياعم تقبسالمحا تقيلودل IASC يتل تيسم لميف لمعب مجلس معايير تقبسالمحا تقيلودل IASB اردصإب ثلاث يرياعم تقصاخ حاصفلإاب تلثتم في رايعل بي سالمحا لي ودل مقر (1) عرض البيانات لمالية ، و رايعل بي سالمحا لي ودل مقر (24)" حاصفلإا نع فارطلأا تاذ العلاقة ، و رايعل بي سالمحا لي ودل رقم (30)حاصفلإا في مئاوقل تقيلمل

لكونبلا و تاسسؤلما قلثاملما ، يهذلا لمح هلمح رايعلما لي ودلا دلدعلإا ريرلقتلا قيلالما رقم (07) " تاودلأا لمالية " و دقة تم عضو دعاوق قصاخ حاصفلإاب في عيجم يريلعلما ا قيبسالمح قيلودلا ىرخلأا قلعتة بكيفية تابلطتمو ضرعلا و حاصفلإا نع ولعلامات ، يتلا قلعتة عوضولماب يهذلا هجلعي لكر رايعم نم هذه المعايير.

المطلب الاول:الافصاح حسب محتوى المعيار IAS 01

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 " ضرع مئاوقلا لمالية " لكا ام قلعتي بإدلدع القولمؤ لمالقيلا نم دعاوق ومبادئ قيبسامح قرطو ضرع، و دقل لمح رايعلما بيسالمحا لي ودلا IAS 1 لمح لكا نم يريلعلما قيبسالمحا قيلالتلا IAS 1 المتعلق حاصفلإاب نع تاساسيلا قيبسالمحا ، رايعلما بيسالمحا لي ودلا IAS 5 قلعتلا تامولعلاب بجاولا حاصفلإا لمهنع في القوائم المالية، المعيار بيسالمحا لي ودلا IAS 13 قلعتلا لوصلأاب قلولدتلا و تامازتلالا المتداولة [1]، و دقة مهمص لذه المعيار ينسحتل قيعون تانايبلا قيلالما قضورعلا ، و وه قبطني لع عيجم تاسسؤلما يتلا لمدقت اهريراقت بجوم يريلعم لمحاسبة قيلودلا ، و دقة حضوأ تانوكم تانايبلا قيلالما تاذ الغرض لمالعلا يتلا مزتلت قسسؤلما بنشرها ، ثيبح نوكت قلمتشم على مجموعة قلاملكتم نم تامولعلا قيبسالمحا يتلا لميفتسي لمهنم ولمدختسم البيانات المالية ، و قلثمتلا في قينازيلا مومعلا ة، قمئاق لخدلا، قمئاق يرغتلا في قوقح قيكللما، قمئاق تاقفدتلا قيدقنلا ، تاساسيلا لمحاسبيةو لماضيلإاحات .

يتطلب أدبم حاصفلإا و قيفافشلا ضرع تانايبلا قيلالما ققيرطب ينبت لكشب قوثوم و لامئم نتائج لمعلأا و المركز المالي ، تايرغتلاو في قوقح قيكللما و تاقفدتلا قيدقنلا قسسؤملما ، و فوس لمدقت في لما يلي مهأ سسلأا و دعاوقلا التي ينبغي لاعارمتها عند الإحاصف في مئاوقلا تاذ ضرغلا لمالعلا .

أولا– يلاقينازمعلاومية:

دمعت قينازيلا نوكلما يسيئرلا في مئاوقلا قيلالما و يه قرابع نع نايب بالمركز لي لما يهذلا حضوي لوصلأا اولخصوم و حقوق قيكللما في قطقن قينمز دمحدة ، و سكعت قينازيلا عضولا لي لما قسسؤملما لما قفتي عم ئدابلا المحاسبية يتلا تم إعداد مئاوقلا قيلالما ىلع لماسأسها[2] ، يهف يوتح ىلع صخلم طاشن قسسؤلما

[1] دلاخ لمجم تارامعلجا، عجرم قباس، ص 94

[2] قرلط دبع لمالعلا لمحم ، ريراقتلا المالية سسأ دلدعلإا و ضرعلا و لميلحتلا ، رلدلا قيعمالجا ، قيرلمنكسلإا ، 2000 ، ص 124

وقوقها ةجردو اهروطت، ةينازيلاف تبحث عن سلية ةورث ةسسؤلما حاصفلإاو اهنع تقو ينعم[1] و لدة تم فيرعت لوصلأا ىلع أنها دراوم جتنت اهنع قفدت منافع اقتصادية ةيلبقتسم ةلمتحم إلى ؤلماسسة ، ةجيتنك ثالدحأ ةقباس ، و همسقت لإ ينمسق اهم لوصلأا ا ةلوالمتلا و الأصول غير والمتلالة ، اماأ هوصلخا فقد تفرع ىلع أنها تامازتلا وأ تابولطم ةيلاح ، لثمت اقوقح يرغلا ىلع ةسسؤلما ةتجاز عن ثالدحأ ةقباس ، بلطتت ةيحضتلا ضعبب اهوصأ لابقتسم صلختلا نم هذه تامازتلالا ، و تنقسم لإ ينمسق التزامات ةلوالمتم و امازتلا ت يرغ ةلوالمتم ، و لثمت ةميقلا ةيقبتلا في فياص لوصلأا دعب حرط تامازتلالا اهنم قوقح الملكية(لاومألا ةصالخا).[2]

و تنص القواعد الخاصة بالافصاح في الميزانية ةيموممعلا بسح IAS1 ىلع ام يلي[3]:

1 –زييمتلا ينب ةلوالمتلا يرغو المتداولة :

طرتشي رايعم ةبسالمحا لي ودلا IAS 1 نأ ضرعت لوصلأا ةلوالمتلا و يرغ ةلوالمتلا موصلخاو ةلوالمتلا و غير ةلوالمتلا منفصلة في بلاص ةينازيلا ومعلامية ، و فنصي لصلأا على هذأ لوالمتم في تالاالحا ةيلاتلا :

- امدنع عقوتي نأ ققحتي الدقن وأ ظفتحي هب عيبلا وأ كلاهتسلاا عانثأ ا قرودلا ةيليغشتلا العادية ةسسؤملل ؛
- امدنع ظفتحي هب لكشب يسيئر ضارغلأ قرجاتلا ؛
- امدنع عقوتي نأ ققحتي لالخ 12 اربهش م ن خيراتة ينازيلا ومعلامية ؛
- امدنع نوكي الدقن وأ لاصأ لادامع دقنلا لاو دجوي ادويق ىلع استعماله .

فنصتو عيجم لوصلأا ىرخلأا ىلع أنها لوصأ غير ةلوالمتم ، و تشمل لوصلأا ةسوملل و لوصلأا غير الملموسة والأصول ةيليغشتلا و المالية يتلا يهو امتعيبطب ةليوط الأجل .

اماأ هوصلخا إفنها فنصتى لع أنها ةلوالمتم في تالاالحا ةيتلآا :

- امدنع عقوتي هديدست عانثأ قرودلا ةيليغشتلا ةيداعلا ةسسؤملل ؛

[1] Jean- Français Regnard, lire un bilan c'est simple, Chiron, Paris 2007, p21.

[2] دلاخ لاجم تارامعلا ، عجرم سابق، ص ص 114 – 118 .

[3] ىسمح رطم نورخآو، لايصألا يرظنلا تاسرامملل ةيبسالمحا ، عجرم سابق ، ص 366

- امدنع نوكي ائشان نع ضارغأ المتاجرة؛

- امدنع قحتسي دديستلا للاخ 12 ارهش نم خيرات دلدعإ ةينازيلا ومعلامية ؛

- لا نوكي ةسسؤمللا قح يرغ طورشم لي جأتب اهدلدس رثكلأ نم ينثا رشع ارهش نم دلدعإ ازيلانية.

وفنصت عيجم تامازتلالا ىرخلأا ىلع أنها تامازتلا يرغ ةلولدتم .

2 – تامولعلا تيلا بجي اهضرع في بلاص ازيلانية:

بجي نأ يوتحت ةينازيلا ةيموسعلا في اهبلاص دحك دأن ىلع دونبلا ةيلاتلا :

تادعلا، تارامثتسلا راقعلاية، لوصلأا يرغ ةسوملل، لوصلأا ةيلالما، زخلاون ، الذمم التجارية ةنيدلما ،مذلاو ةنيدلما ىرخلأا دقنلاو و تلادامع دقنلا، ،مذلا راجتلاية ةنئالدلا و ،مذلا ةنئالدلا ىرخلأا ، تاصصخلا، تامازتلالا المالية ، تامازتلالا و لوصلأا رضلايبية لحالية ، قوقح الأقيلة ةضورعلا نمض قوقح الملكية ، سأر لمالا رمصلا و تاطايتحلا ةعزولما ىلع يلماح قوقح الملكية .

3 – لماتامولع تيلا بجي اهضرع في بلاص ةينازيلا أو في لإايضاحات :

- تافينصت ةيئزج دونبلا ةضورعلا فينصتك دونب تاكلتلما عناصلاو و دعلااات ، امإ بسح جذونم التكلفة أو جذونم ةداعإ مييقتلا قفو رايعلا بي سالمحا لي ودلا IAS16 ؛

- فنصت ،مذلا ةنيدلما لىإ ينئيدم راتج ينئ عاضعأو نئ يرخآ في المجموعة ، ،مذو ةنيدم ىلع أطراف ذات لاعقة تاعفدو ةمدقم غلابمو أخرى ؛

- فنصي نوزخلا بسح رايعم ةبسالمحا لي ودلا رقم IAS2 ؛

- فنصت تاصصخلا تاطايتحلاو ةولاعو رمصلإا عم فصو ةعيبطلا و ضرغ لك ي طايتحا ضمن حقوق المالكين ؛

- حاصفلإا نع رومألا ةيتلآا ةبسنلاب لكل ةئف نم سأر لمالا المساهم :

* دعب مهسلأا المصرح بها؛

* دعب مهسلأا ةرمصلا ةعوفدلاو لماكلاب، و دعب مهسلأا ا ةرمصلا و يرغ ةعوفدلا لماكلاب؛

* ةميقلا ةيسملا لكل مهس وأ نأ مهسلأا سيل اله ةميق اسمية؛

* ةقباطم دعب مهسلأا يرغ ةدسلا في ةيلدب لك ةرتف ةيلام و في ،ايتها؛

* قوقحلا تازايتملاا و دويقلا ةصالخا لكلا ةئف ابم في كلذ دويقلا ىلع عيزوت حابرأ مهسلأا و إعادة تسديد ر سأ المال؛

* مهسلأا يتلا اهكلتمت مسؤلا اذها وأ اهعورف وأ تاسسؤم ةليمز .

لم نمضتي رايعلا امازلإ لكشب ينعم ةمئاقلا زكرلا المالي ، دقف مهتي اهضرع ىلع لكش ةمئاق وأ مهتي اهضرع على شكل ةينازيم .

ثانيا– ئاقـــقم الـــل خد قوـــئاـــقم غتالـــير في قحـــوق الملكـــية:

فوس قرطتن في لذه عرفلا لإ ةمئاق لخدلا ةمئاقو يرغتلا في قوقح ةيكللا كالآتي :

1 –ةمئاق لخدلا :

برتعت ةمئاق لخدلا نم مئاوقلا ةيللالما يتلا لا لقت ةيهمأ نع ةمئاق زكرلا يلالما، يهف ةرابع نع فشك بإيرادات مسؤلا لاخ فترة ةينمز و تافورصلا يتلا تقفنأ في لييس لوصحلا ىلع مذه تادايلإا لقفو ئادابلا ةيساسلا امعتمرف عليها[1] ، فرعيو لخدلا هنأب ةدايزلا في عفانلا ةيداصتقلاا لاخ قرتفلا ةيساسلا يتلاو يدؤت لإ ةدايز قوقح الملكية لدعام تاهملسلا يتلا مهتت نم لبق الملاك[2] ، و تفرع دايلإاات بسح سلبجم يرياعم ةبساحلا ةيللالما أنها " التدفقات قلخدلا لإ قدحولا ةيساسلا ، وأ يأ ةدايز في الهوصأ وأ ضيفتخ امازتلالاها أو (المهيلاك امعم) ، و يتلا أشنت لاخ رودلاا عن جلتنإ علسلا وأ المهعيبو ةيدأت لخامات ، وأ ةيأ قطشنأ أخرى ناجمة نع لامعلأا ةيسيئرلا ةداتعلا و قررتكلا في الوحدة ةيساسلا " امأ تافورصلا يهف ةرابع عن " تاقفدتلا ةجرالخا نم قدحولا ةيساسلا ، وأ يأ صقن في أصولها أو ةدايز في امازتلاها (المهيلاكوأ امعم) ، و يتلا أشنت لاخ قرودلا نع جلتنإ علسلا وأ المهعيبو ةيدأت تامدلخا أو ةيأ أنشطة أخرى ناجمة نع لامعلأا الرئيسية ةداتعلا و قررتكلا في قدحولا ةيساسلا "[3]

دقو صن رايعلا يساسلا ليودلا IAS1 ىلع دعاوق ةصاخ حاصفلإاب في ةمئاق لخدلا لمكي يلي:[4]

[1] موهمحد همهلربا، ةيساسلا المالية ، ةبتكم راد ةفاقثلا ، نامع، نردلأا 1998 ، ص 45 .

[2] Jean – Jacques Julian, les normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Foucher 2008, p 22

[3] نلوضر قولح نلاحم، لخدم ةيرظنلا ةيساسلا، عجرم سابق ، ص 88 .

[4] لمحم رطم ، لييصأتلا يرظنلا تاسرامملا المحاسبية ةيلودلا ، عجرم سابق، ص 369

2 -المتاممولعلا تيلا بيجي امهضرع في بلاصلا تمئاقلا لخدلا مدحك ىدأ :

- داريلإاات ؛
- فيلكتلا يومتلا؛
- بيصنلا تمسؤلما نم حابرأ وأ رئاسخ المؤسسات تليمزلا وأ عيراشلا تكرتشلا تيلا تتم امهتبسامح بطريقة قوقحلا الملكية؛
- فورصلا الضريبي ؛
- حبر وأ ةراسخ الفترة؛
- تلاعيزوتلا رلأاباح.

3 – تامولعلا تيلا بيجي امهضرع في بلاصلا نايبلا لخدلا وأ في لإايضاحات :

اذإ تناك دونبلا لخدلا و تافورصلا ةيدامل امهتميق تمهم نسبيا بلطتي رايعلا IAS1 حاصفلإا عن حجمها وطبيعتها لكشبلا لصفنم و نم تلثمأ هذه البنود :

- تايلمع ضفخ أو ةدايز تميق لوصلأا وأ المخزون؛
- تايلمع ةداعإ تلكيه تطشنأ ؤلماسسة ؛
- تايلمع صلختلا نم ضعب لوصلأا ؛
- تايلمع صلختلا نم رامثتسلاات ؛
- تايلمعلا ةفوقولما ؛
- تايوستلا تاعزانلما امضقلائية؛
- تايلمع سركع تاصصخلا .

بجومب المعيار IAS1 بيجي فيضتلا فيراصلا و امهليلحت بناءا على امهتعيبط وأ عابنلا ىلإ امهتفيظو ، و رايتخلاا بين تقيرط تفيظو تقفنلا وأ تقيرط تعيبط النفقة، يتوفق ىلإ لماوع تقلعتم تعانصلاب و تعيبط النشاط [1]، و برتعت طريقة تصنيف فيراصلا بسح فئاظولا يهم رثكلأا اعويش املدختساو .

[1] رايعلا يسالحا ليودلا لأاول " تمئاقلا لخدلا " 2 0 / 01 / 2010 حاتم ىلإ WWW.Wikipedia.org

4 –قمئاق تايرغتلا في قوقح الملكية:

بجوأ رايعلا بيسالحا لي ودلا IAS1 تاسسؤلما رشنب تامولعم قلعتم تايرغتب قوقح قيكلملا في قمئاق مستقلة قلصفنمو نع مئاوقلا المالية ، فدلها لهنم لديدتح لياجمإ جئاتن طاشن قسسؤلما للاخ ودلارة ، و بيجو نأ نمضتت هذه القائمة امي لي:[1]

-حبر وأ قراسخ الفترة ؛

لكلمنب نم دونب لخدلا وأ فيراصلا فرتعلا بها لكشب رشابم في قوقح قيكلملا لياجمإو هذه البنود

- رثلأا ارتلاكمي يرغتلل في تاساسيلا قيبسالحا و حيحصت عاطخلأا يتلا متي لهتجلاعم لاقفو للمعيار المحاسبي الدولي IAS8 ؛

امأ دونبلا قيلاتلا نكميف اهرابهظإ في قمئاق قوقح قيكلملا وأ في اضيإلاحات.

- العمليات قيلاسمأرلا عم ينكلاملا و تاعيزوتلا يلع بلاحصأ قوقح الملكية ؛
- لديصر حبرلا وأ قراسخلا قمكارتلا في قيلدب و نهاية قرتفلا تايرغتلاو للاخ الفترة ؛
- قنراقم ينب ميقلا قيرتفدلا في قيلدب و نهاية قرتفلا لكل قئف نم تائف سأر لمالا، قولاع مهسلأا ، الاحتياطات مع نايب لكل يرغت لكشب لصفنم .

ثالثا– قـــمئاـــة تلاـــقفدـــتا نلاـــيدقـــة:

يه قمئاق ينبت وبقلاضات قيدقنلا تاعوفدلاو قيدقنلا قسسؤملل للاخ قرتف قنيعم ، يتلاو متي لهفينصت إلى تاقفدت من قطشنلأا قيليغشتلا وأ قطشنلأا قيراملمتسلاا وأ قطشنلأا قيليومتلا ، ينبنو لميف يلي ع لوأ هذه لأانشطة[2]:

1 –**قطشنلأا قيليغشتلا** : يهو قطشنلأا قيسيئرلا قدلولما تادايإلا قسسؤلما قطشنلأاو ىرخلأا يتلا لا برتعت من النشاتاط قيراملمتسلاا وأ قيليومتلا .

2 –**قطشنلأا راملمتسلاية** : و هي قطشنلأا قلعتلا لوصحلاب يلع وأ صلختلا نم لوصلأا قليوط لجلأا وغيرها من تاراملمتسلاا يتلا لا لخدت نمض دونب قيدقنلا قلداعلا .

[1] Jean-Jacques Julian, op.cit, p 34
[2] Jean-Jacques Julian, op.cit, p29

3 -**ةطشنلأا ةيليومتلا** : يه ةطشنلأا يتلا حتتنا لهنع تايرغت في مجح و تانوكم سأر لاملا وقروض ؤلماسسة.

و يمكن في هذا الصدد ان نوضح بعض المصطلحات ةلمعتسلا لمكي يلي:[1]

- **ةيدقنلا** : لصقي بها ةيدقنلا ةنيزلخاب و ةيدقنلا لكونبلاب و عئادولا رالجاية .

- **ةيدقنلا امو لعيدلها** : لصقي ابم في مجح ةيدقنلا تارامثتسلاا قيرصة لجلأا تاذ ةلويسلا ةيلالعلا ، ويكون من لهسلا لهليوتح لإ ةيدقن لالاخ قرتف قيرصة داكتو نوكت ةيلاخ نم رطاخلا ببسب برقة دعوم لهقلقحتسا مثل أذن زلخاينة، و لا برتعت تارامثتسلاا يتلا لديز لهلجأ عن 03 رهشأ نم نمض ام في مجح ةيدقنلا .

و لقل نمضت رايعلا يسالحا لي ودلا IAS7 ضعب طورشلا و لعلوق حاصفلإا في هذه ةمئاقلا يمكن لهصيخلت فيما يلي[2]

- تاقفدتلا ةيدقنلا ةلمعلاب لأاجنبية ؛
- لئاوفلا ةضوبقلا و ةعوفدلا تاعيزوتو رلأاباح ؛
- بئارض لخدلا ةعوفدلا ؛
- عارش وبيعت لسسؤلما ةعباتلا ؛
- تايلمعلا يرغ ةيدقنلا لثم كلاتما تادوجوم ةطساوب عارشلا لمتحو الالتزامات قرشابلا وأ نع طريق عقود يرجأت وتمويلية ؛
- تانوكم لدقنلا و لدقنلا المعادل .

مهتي ضرع ةمئاق تاقفدتلا ةيدقنلا ب جوبم طريقتين هما:[3]

1 -**ةقيرطلا قرشابلا** : شيح مهتي ضرع ل ك ةئف نم تائف ةيدقنلا قيلاجملإا ةملتسلا ةيدقنلاو ةيلاجملإا المدفوعة وهي ةقيرطلا ةلضفلا ىدل سلجم يريايعم ةبسالحا ةيلودلا FASB .

---

[1] قرباط لبعل لعلا، ريراقتلا لمالية، عجرم سابق ، ص 248 .

[2] لمحم رطم ، لي صأتلا يرظنلا تاسرامملا ةيبسالحا ، عجرم سابق، ص ص 371 – 373 .

[3] لدلخ لاجم تارامعجا، عجرم قباس، ص ص 132 – 133

2 – **تقييرطلا يرغ قرشابلا :** نمضتيو لايلعتة في اصلا حبرلا وأ قرلسلخا لمعلا لقفو سلسلأ قلقحتسلا بأثر تايلمعلا يرغ قيدقنلا ، يرتعتو تقيرطلا رثكلأا لعويش ارظن لهتلوهسلا قنرلقم تقيرطلاب قرشابلا .

بلطلا يناثلا : حاصفلإا بسح محتوى IAS 24

نإ عسوت قلطن تايلمعلا يتلا موقت بها تلسسؤلما ، ىدأ لىإ عوشن تاقلاع بطرت المؤسسات لهضعب ببعض قيقحتلا لحاصم تنيعم ، هذه تاقلاعلا لاه لدعلوق تييسامح لهمكتح لدتحو تيفيك لملعتلا بي سالحا عم تايلمعلا تلادابتلا بين هذه تلسسؤلما ، تفاضإ لىإ بوجو حاصفلإا عن تقيقح تاقلاعلا ينب هذه تلسسؤلما ، يكلو تهتيد ذاتخا تارارقلا من لبق بلحصأ تقلاعلا ىلع عوض تامولعم تحضاو تفلفشو وموثوقة لذهو عاج المعيار IAS24 "حاصفلإا عن الاطراف ذات العلاقة" لسيكأتلل ىلع نأ همئاوقلا تيللما تلسسؤملل تاذ تقلاعلا يوتحي ىلع لصفلإاحات لالازمة فوسو ينبن لميف يلي تايوتحم لذه المعيار.

أولا– قلطن المعيار IAS 24:

لبق نأ نتطرق لىإ قلطن رايعلا بيجي نأ حضون ضعب تلحلطصلا لكلذو لمكي يلي:[1]

1 –فارطلأا تاذ العلاقة: يه فارطلأا تيلا نوكي لهيف فرطلا ينعم قردقلا ىلع قرطيسلا ىلع فرط آخر أو تسرامم يرثأت هام وأ قرطيس تكرتشم عليه ، و لكلذ لميف قلعتي ذاتخاب تارارقلا تيللما و تيليغشتلا .

2 –تايلمعلا ينب فارطلأا تاذ العلاقة: يه لي وتح دراوم تامدخو تامازتلاو ينب فارطلأا تاذ العلاقة ضغب رظنلا نمع لمحتي رعسلا ، نكيمو نأ دتحت رعسلا ىدحإب قرطلا تيللتلا :

- **رعس عيبلا :** يأ دديح رعسلا نأكو فرطلا تاذ تقلاعلا يأك فرط يجراخ همتي عيبلا إليه .

- **رعس تاداعإ عيبلا :** وهو رعسلا الذي موقي فرطلا تاذ تقلاعلا هملتسلا دراوملل عئاضبلاو تاداعإب عيبلا فيه على فرط يجراخ .

- **رعس تفلكتلا :** و همتي عيب لىإ فرطلا تاذ تقلاعلا رعسب تفلكتلا ، نود تفاضإ يأ شماه حبر إلى هذا السعر .

[1] دلاخ لماجم تارامغلا، عجرم قباس، ص 246 .

- **رعسة تقلكتلا ةافاضم ميلإ شماه حبر ينعم** : و لكلذ ةفاضإب شماه حبر ينعم لإ ةلفكتلا.

-نوفظولما نويرادلإا نوييسيئرلا : مهـ صاخشلأا نيذلا مهديدلـ ةيحلاصلا ةيلوؤسلاو نع طيطختلا والإدارة وضبط تاطلشنـ ةسسؤلما لكشب رشابم وأ يرغ رشابم ، و لمشي لكلذ عيجم ءاردلما ءلوسـ اوناكـ ينيفنتـ وأ يرغ لكلذ .

- **قرطيسلا** : ةطلسـ ةرادإ تاسايسلا ةيلالما ةيليغشتلاو ةسسؤملا بهدف لوصحلا ىلع عفانم اطلشنقا .

-قرطيسلا ةكرتشلا : اتفاق يدقلعت ىلع ماستقا قرطيسلا .

- **يرثأتلا الهام** : يهـ ةيحلاصـ ةطلسو ةكراشلا في ذاتخا تارارقلا ةيلالما ةيليغشتلاو ةسسؤلما ما، و لهنكلـ ليست قرطيسـ وأ مكحتـ ىلع لكلذ تاسسؤلما .

3 –قاطنلا المعيار:

مهتيـ قيبطتـ رايعم ةبسالمحا الدولي IAS 24 في ما يلي:[1]

- ديدحتـ و فيرعتـ فارطلأا يوذ ةقلاعلا تلاماعلاو المتبادلة ؛
- ديدحتـ ةدصرلأا ةقلعلا ينبـ ةسسؤلما و فارطلأا تاذ ةقلاعلا ةصالخا بها؛
- ديدحتـ فورظلا يتلا نوكيـ لهيفـ حاصفلإا نع دونبلا في ينتطقنلا ينتقبلسلا مطلوبا؛
- ديدحتـ تاحاصفلإا يتلا يغبني القيام بهالوحـ لكلذ البنود.

ثانيا– يريامع ديدحتـ فارطلأا تاذ العلاقة:

بيجـ فرعتلا ىلع يريامعلا ةقلعتلا فارطلأاب تاذ العلاقة ، نايبلـ يتم نكيم رابتعا فارطلأا ىلع ةقلاع ببعضها ضعبلا ، لياتلابو وجوب الالتزام تاحاصفلإا ةنيعم نم لالخ لهمئلوق المالية ، نكيمو صخيلـ هذه يريامعلا لميف يلي:[2]

[1] نومأم نالدحم، رايعلا يسالمحا لودلا IAS24 ، ةيعجم ينيسالمحا ينيونانقلا ةيروسلا ، ايروس 2008

[2] لالخ لاجم تارامغلا، عجرم قباس، ص ص 247 – 248 .

1 –نوكيو فـرطلا ىـلع ةقلاع ةسسؤلمابـ :

أ. اذإ ناك فـرطلا لـكشبـ رشابم وأ يرغ رشابم نـم لـلاخ طيسو وأ أكثر:

– رطيسيـ ىـلع ةسسؤلما وأ عضيخ رطيسلها ، وأ نـاعضيخ قرطيسلـ رتشمكة لذهو لـمشيـ تـلسسؤلما الأم تـلسسؤلما ةعباتلا ، و تـلسسؤلما ةلثاملما تيـلاو ةـلعتة لـكلاتمابـ ةسسؤم ـام ـامـ ةتبسنـ 50 % وأ رثكأ نـم ةوقح ةيكلما في مؤسسة ىـرخأ، لـكلذبو نوكتة ةسسؤملـ ةكلاما ةردق ىـلع قرطيسلا ـمكحتلاو تـاسايسلابـ تـارارقلاو ةيليغشتلا والمالية وكافة رومألأ ىـرخلأا تيـلا ةـلعتة ةسسؤلمابـ ؛

– ـهـ ةحلصم في ةسسؤلما وتخله دوجوبـ يرثأت ـماه وأ لـلاعفـ ـامهيلع ، و يرثأتلا لـلاعفلا وأ ـمالها وهـ يرثأتلا يـذلا تنفذه المؤسسة ـامدنع لـكلتة 20 % إلى 50 % نـم ـمهسأ ةسسؤم ىـرخأ عـم ـمدع دوجو قرطيسـ ، نوكيو يرثأتلا على السياسات ةيليغشتلا ةيلالماو ؛

– ـهـ قرطيسـ ةكرتشم ىـلع ؤلماسسة لـمكـ وهـ لـالحا في دوقعلا ةكرتشلا .

ب . اذإ ناك فـرطلا تـاذ ةقلاعلا ـابـع ةر عن ةسسؤم ةليمز لـمكـ يـهـ ةفرعم رايعلابـ IAS28 المتعلق تـارامثتسلابـ في تـلسسؤلما ةليمزلا .

ج . اذإ ناك فـرطلا تـاذ ةقلاعلا ةرابـع نـع ـمدقع لـكرتشم تيـلاو نوكتة ـهيفـ ةسسؤلما ـمدقعتمكـ لـمكـ وهـ منصوص عليه في المعيار IAS 31 ةـلعتلا لـحاصلابـ في دوقعلا ةكرتشلا .

د. اذإ ناك فـرطلا ذات ةقلاعلا ـمدحاو نـم ينفظولما ينيرادلإا ينيسيئرلا ةسسؤملـ أو ـمهتسسؤم ـمألأ .

هـــ. اذإ ناك فـرطلا تـاذ ةقلاعلا وهـ درف بـرقم ةلئاعلـ صـخشلا روكذلا في(أ) – (ج) .

و. اذإ ناك فـرطلا تـاذ ةقلاعلا ةرابـع نـع ةسسؤم رطيسم ـامهيلع وأ لـكرتشم في قرطيسلا ـامهيلع وأ تتأثر إلى ـمدح يربـك قوقبـ تـيوصت هامة في لـكلتة ةسسؤلما لـكشبـ رشابم وأ يرغ رشابم عـم يأ صـخش روكذم في (د)– (و)– (ه).

ز. اذإ ناك فرطلا تاذ ةقلاعلا قرابع نع ةطخ عفانم ام لمعب ةمدلخا ةحلصلم يفظوم ةسسؤلما وأ أي ةسسؤم ىرخأ نوكتي لع ةقلاع ةسسؤلماب .

لاو نكيم رابتعا تلاالحا ةيلاتلا تاذ علاقة:

– نلتسسؤم لمهل سفذ ريدلما وأ ريدلما يسيئرلا؛

– نلدقاعتم لمهل قرطيس ةكرتشم ىلع لمقع لكرتشم ؛

– ينلوملما، تالحلادات رلمجتلاية ، تلئيلها تلاكولاو الحكومية في لهتقلاع ةيدلعلا ةسسؤلماب ؛

– لميمعلا درفنلا، دروملما، بحاص ق ح فيلأتلا، لميكولا ملعلا نيذلاو لماعتت مهعم ؤلماسسة نم قلطنم الاستقلالية ةيداصتقلا .

ثالثا – تابلطتم حاصفلإا قفو المعيار IAS24

بلطتي رايعلما بيسالحا ليودلما IAS 24 حاصفلإا لمع يلي:[1]

1 – حاصفلإا نع تاقلاعلا بين تلسسؤلما ملأا ؤلماوسسات ةعباتلا ، ضرغب رظنلا لمع اذإ تناك لكلنه معاملات ينب لكلت تلهجلا تاذ ةقلاعلا مأ لا ، حصفتو ةسسؤلما نع عسا ؤلماسسة ملأا وأ فرطلا رطيسلا لأاساسي ، و في حالة مدع مايق يأ لمهنم عضوب تانايبلا ةيلالما قرفوتلا ملختسلا ملعلا ، متي حاصفلإا نع عسا ني ثاث أكبر ةسسؤم مأ تقوم لذبلك.

2 – حصفت ةسسؤلما نع ضيوعت ظومفي ةرادلإا ةيسيئرلا لإابجمال ، لكلو نم عفانم ينفظولما قيرصة الاجل عفانمو ام لمعب فيظوتلا ، عفانلاو ةليوط لجلأا و عفانم نهاية ةمدلخا ، عفدلاو ىلع سلساأ مهسلأا

3 – في ةلاح دوجو تلاملعم ينب فارطلأا تاذ ةقلاعلا حصفت ةسسؤلما نع ةعيبط ةقلاعلا ، غلبمو المعاملات ومبلغ قدصرلأا ةقلعلا ، لميصافتو لوح يأ تانلمض ةمدقم وأ ةملتسم ، تلصصخو نويدلا لكوكشلا لهيف المرتبطة بمبلغ قدصرلأا ةقلعلا ، فورصلاو فرتعلا هب نويدك ةمولعم وأ لكوكشم في لهليصتح ةقحتسلا نم فارطلأا ذات العلاقة .

4 – متي يمتقت تاحاصفلإا نع ةسسؤلما ملأا تلسسؤلماو تاذ قرطيسلا ةكرتشلا ، وأ يرثأتلا ملها ىلع المؤسسة و تلسسؤلما ةعباتلا ةليمزلاو عيراشلاو ةكرتشلا يتلا كراشت لهيف ةسسؤلما، يفظومو ةرادلإا ةيسيئرلا ةسسؤملل أو مؤسستها ملأا فارطلأاو تاذ ةقلاعلا ىرخلأا .

[1] لممحرطم، نورخآو، عجرم قباس ، ص ص 380 – 381 .

المطلب الثالث : الافصاح عن أدوات المعيار IFRS7

إن الوظائف الأساسية للأصول المالية ، تزايد أهميتها للاقتصاد العالمي ، وأصبح لها أثر بارز على الأداء المالي ، فهناك في نشوء تعاقدات قديمة ، قد يزيد عجز التعليمات قدرتها من الهلاك ، على سبيل المثال وأن طبيعتها المالية أو لأغراض قرارات تمويلية ، مما يعجز التأسيسات المالية تأثيرها على قيمة الوحدات عضة دعاوى قضائية أو الافصاح المهني ، وذلك بهدف زيادة فصاح فعالية الأداء في ريرالقوائم المالية ، لذلك تم الدمج المعيار IFRS 7 مخصيصتها طبقا للإفصاح المتعلق بالخطر الناجم عن التعاملات العقود المالية ، وهو كذلك يلغي تماما الجزء المتعلق بالأدوات المالية من المعيار IAS 32 أما الجزء المتبقي منه فتعلق بالعرض التعاقدات المالية طبقا ، لكن هناك المعيار IAS 30 تعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة ، بعض تلك الشركات الأدوات المالية على مع بعض في معيار جديد يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في هذا المطلب .

أولا– نطاق المعيار IFRS 7:

1. هدف المعيار IFRS7:

هدف المعيار يلزم الوحدات IFRS7 المبلغين بالمعلومات الشركات عن الأدوات المالية المتعلق بها في قوائمها المالية بطريقة تسمح لمستخدمي القوائم من :

أ. تقييم الأهمية المالية للأدوات المالية على المركز المالي الأداء المالي للمؤسسة .

ب.الربط بين المعلومات المتعلق بالخطر الناجم عن الأدوات المالية التي يمكن أن تعرض لها المؤسسة المخاطر التي يمكن الإفصاح بها هذه المخاطر .

يرتبط بالمعيار المعيار المحاسبي الدولي IFRS7 " الأدوات المالية – الإفصاح " بالمعايير السابقة الخاصة بالاعتراف بالقياس الأدوات المالية المتمثلة في المعيار المحاسبي الدولي IAS39 و IAS 32.

2- قاطنز رايعلا IFRS 7 :

بيجي نأ قبطي رايعلا نم لبق عيجم تاسسؤملا كالو قفو عاونأ تاودلأا قيلاملا عانتتسابا مايلي[1]

أ. قوقحلا في تاسسؤملا قعباتلا و قفيلحلا عيراشلاو قكرتشلا يتلاو همتي المحاسبة امهنع لقفو رايعملا IAS 27، IAS28 ، IAS 31.

ب . قوقح تامازتلاو ينفظولما قتجانلا نع طخ عفانم ينفظولما بجوبم رايعم قبسانحا ليودلا IAS19.

ج . عقود ضيوعتلا قلمتلحا قتجانلا نع جامدنا لامعلأا بجوبم رايعم غلابإلا ليالما ليودلا IFRS3 .

د .دوقع ينمأتلا قفرعلا بجوبم رايعم غلابإلا ليالما ليودلا IFRS4 .

هـــ. اتودلأا قيلاملا ، دوقعلا تامازتلااو قفلتعتلا تايلمعب ديدستلا ىلع سساأ همهسلا بجوبم رايعم الإبلاغ المالي ليودلا IFRS 2 .

ثانيا- تابلطتم حاصفلإا قفو IFRS7:

بلطتي رايعم غلابإلا ليالما ليودلا IFRS7 امايلي:[2]

1 -بيجي ىلع قسسؤملا عيمجت اودأتها قيلاملا في تائف قلثامم لوصلأا قيلاملا، تامازتلاا قيلاملا، قوقحو قيكلملا والإفصاح ىلع ىوتسم قئفلا نع تامولعلا قيلتلا :

أ. حاصفلإا نع قعيبط ريدقلمو تاقفدتلا قيدقنلا فورظو مدع دكأتلا قطيلحا بها قفلعتلاو تاودلأابا قيلاملا

ب.سسأ فارتعلاا سايقلاو تاساسيلاو قيبسانحا قفلتخلا قلعتلا تاودلأابا قيلاملا ، امب في لكلذ ديدحت القيم العادلة مذه تاودلأا.

2- قفاضإ لإ امقبس لكلنه تاحاصفإ ىرخأ قبولطم بجوبم رايعلا IFRS7 يهو :

أ. تامولعم نع قيهمأ تاودلأا قيلاملا .

ب.تامولعم نع قعيبط قاطنو رطاخلا يتلا رهظت بسبب تاودلأا قيلاملا ، لمشيو لكلذ قسايس التحوط قمدختسلا رطاخلاو يتلا عقوتي نأ جتنت عن لماعتلا تاودلأابا قيلاملا ءاوس تم ضرع مذه تاودلأا في قينازيلا وأ لم يتم عرضها .

---

[1] رايعم ريرقتلا ليالما ليودلا 07 تاودلأا قيلاملا – حاصفلإا 2010/ 12/01 ، حاتم ىلع عقولما : www.foucusifrs.com

[2] رايعم ريرقتلا ليالما ليودلا 07 تاودلأا قيلاملا – حاصفلإا ، عجرم قباس

1 . تاحاصفلإا ةقلعتلا ةيهمأب تاودلأا ةيلاملا :

يجب يلع ةسسؤلما حاصفلإا نع تاملعم ، نكتم يمدختسم لهمئاوق ةيلاملا نم ةهيقت ةيهملأا تاودلأا المالية لقائمة زكرلما لي الما ةمئاقو لخدلا لكلذو لمكي يلي :

أ. ةيناز يلا :

- حاصفلإا نع ةميقلا الدفترية لوصلأا ةيلاملا و تامازتلالا ةيلاملا لكلا ةئف لمكي يه ةفرعم في رايعلا 39 IAS؛

- لوصلأا ةيلاملا تامازتلااو ةيلاملا يتلا تم لهسايق ةميقلاب ةلادلعا نم لاخ بلسح حابرلأا والخسائر ةحضوم لكشب لصفنم، قلنتقلا ضارغلأ قرجاتلا ةدلحاو لكلذك دنع فارتعلاا المبدئي بها؛

- حاصفلإا نع ةداعإ فينصت تاودلأا ةيلاملا ، لكلذو في ةلاح مايق ةسسؤلما ةداعإب فينصت لصأ لي ام من ةميقلا ةلادلعا لإ ةفلكتلا ةئفطلا وأ سكعلا ؛

- تارامثتسلاا قلنتقلا ينلح لهقلقحتسا ؛

- لوصلأا ةحاتلا عيبلا؛

- ضورقلا مذلاو ؛

- تامازتلالا ةيلاملا المقاسة ةفلكتلاب المطفأة ؛

- تاحاصفإ نع رطاخ نامتئلاا رطاخو قوسلا تايرغتلاو في ةميقلا ةلادلعا ؛

- تاحاصفإ نع دونبلا يتلا لم تمتي فارتعلاا بها لمشتو تلايوتح لوصلأا ةيلاملا يتلاو لا زويجف فارتعلاا بها ليبسامح في لظ رايعلا IAS 39 شيح تمتي حاصفلإا نع لهتعيبط رطاخلاو ةقلعتلابها ؛

- تاملعم نع لوصلأا ةيلاملا يرغو ةيلاملا ةنوهرلما قانتقلاو نامضك ؛

- تايوست تابلسلح رئاس نويدلا ةملعلا؛

- تاودلأا ةيلاملا ةبكرلما تاذ تاقتشلما ةينمضلا ةدلعتلا ؛

- تافلاخ طورش تايقافتا ضورقلا .

ب . ةمئاق لخدلا ةمئاقو تايرغتلا في قوقح ةيكلملا :

- تمتي حاصفلإا نع دونبلا لخدلا تافورصلاو بسانكلاو رئاسلخاو ؛

- تاسايسلا ةيبسانحا ةقلعتلا تاودلأاب ةيلاملا و يتلا تم لهمالدختسا في دلدعإ مئاوقلا ةيلاملا؛

- حاصفلإا نع ةبسامح طوحتلا؛

- قميقلا قلاطعلا لكل قئف نم لوصولأا تامازتلااو قيللما ققيرطب حمست قنراقلما بعم قميقلا الدفترية وصف كيفية لديدتح قميقلا قلاطعلا ، تاملولعم قيليصفت اذإ تناك قميقلا قلاطعلا لا نكيم لهسايق قيقوثوم .

2 . حاصفلإا قلعتلا تاودلأاب قيللما :

بجي ىلع قسسؤلما حاصفلإا نع تاملولعم قيمك قيعونو حمست يلمعتسلل مئاوقلا قيللما لهيقت قعيبط ومدى المخاطر قتجانلا نع لماعتلا تاودلأاب قيللما في خيرات غلابلإا لي لما لمشيو لكلذ ام يلي:[1]

أ. تاحاصفلإا قيعونلا : وهي تاحاصفلإا تيلا نمضتت تاملولعم يرغ قيمك ، نع تاودلأا قيللما والمخاطر المتعلقة بها يهو :

- ضرعتلا رطاخملل لكل عون نم تاودلأا قيللما؛
- فلدهأ قرادلإا لسايسوتها اءارجإوتها قرادلإ هذه رطاخلا؛
- تايرغتلا نم تارتفلا ققباسلا .

ب. الإفصاحات قيمكلا : يهو تاملولعم نع ىدم ضرعت قسسؤلما رطاخملل ، قلنتسم ىلع تاملولعم داخلية تم ديوزت قرادلإا بها ، نمضتتو هذه تاحاصفلإا ام يلي :

- لصخلم تانايبل قيمك قرصتخ نع ضرعتلا لكل عون نم عولوأ رطاخلا في خيرات غلابلإا ؛
- تاحاصفإ نع رطاخ نلمتئلا رطاخو قلويسلا رطاخو قوسلا؛
- زكرت رطاخلا ءاوس ىلع سلسأ في لرغج ، وأ ىلع علامع ينثيعم وأ في قلوسأ قنيعم ، وأ ىلع عولوأ معينة من علسلا وأ تاودلأا قيللما ، و طبتري لكلذ قسايسب عيونتلا .

المبحث الثالث:النظام المحاسبي المالي و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفقه المصداقية والشفافية، وتقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية، و لذا فهو يتوافق مع هدف المرجع المحاسبي الدولي بالتركيز على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية.

[1] لداخ لياجم تارابعلجا عجرم قباس ، ص ص 306 - 307 .

المطلب الأول:الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية

يشمل الهدف من إعداد القوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي (الميزانية)والأداء(قائمة الدخل) والتغيرات في المركز المالي (قائمة التدفقات النقدية)للمؤسسة، ويتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

أولا– مفهوم الشفافية:

"الشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة[1] "

كما عرفت على أنها" ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح[2] "

لقد كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تمت في المؤسسات الكبرى، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة المؤسسات، وترسيخ تطبيقها حتى نحول دون تكرار مثل هذه الأزمات لأن افتقاد الشفافية أدى إلى افتقاد المساءلة التي تلزم المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، وتتطلب المساءلة حرية الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.

---

[1] مصطفي حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية،4-5سبتمبر2007 ص 4.

[2] فاطمة المؤقت، الإطار القانوني لتنظيم عمل الهيئات الأصلية الفلسطينية ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة فيها 2010/01/15 متاح على www.aman-palestine.org

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما
يؤثر على جودة المعلومات، فقد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق ما يلي:

الشكل رقم 01 : طرق إخفاء الحقائق

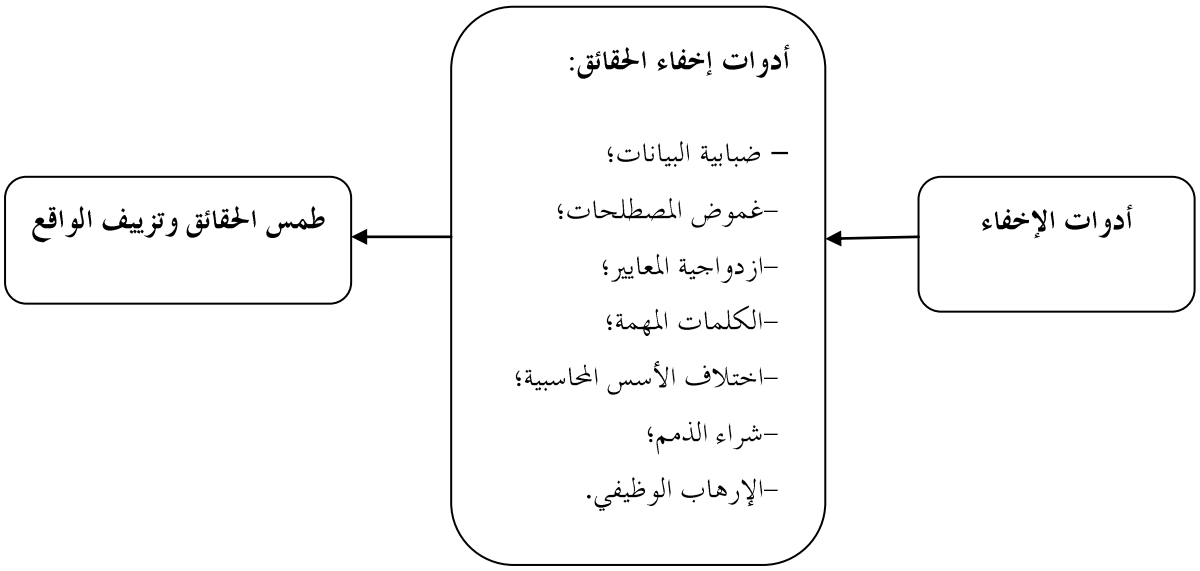

المصدر: دبلة فاتح، بن عيشي بشير، مداخلة حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء السوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة2009

ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقةEnron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفاد المسيرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وباعوا حصصهم بأعلى الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، فالإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

ثانيا– دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصداقية:

تهدف الملائمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم و إدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملائمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصداقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود

غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي 31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.

المطلب الثاني: تطبيق المعيار المحاسبيIAS 01 من خلال النظام المحاسبي المالي

يعتبر المعيار المحاسبي الدوليIAS 01 من أهم المعايير المحاسبية، التي أولى لها النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة نتيجة دوره في تحسين نوعية المعلومة المعروضة في القوائم المالية، والتي تعتبر أداة مهمة توفر معلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة، ويمكن أن نستنتج هذه الأهمية انطلاقا من مقارنة القوائم المالية ما بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS والمخطط المحاسبي الوطنيPCN

الجدول رقم (01) :مقارنة القوائم المالية المعدة وفقSCF، PCN، IAS/IFRS

البيان	IAS/IFRS	SCF	PCN
القوائم المالية	-قائمة المركز المالي. - قائمة الدخل، صافي الربح أو الخسارة. - قائمة التدفق النقدي. - قائمة التغير في حقوق الملكية. - الإيضاحات و الجداول الإضافية.	-الميزانية. -حساب النتائج. -جدول سيولة الخزينة. -جدول تغير الأموال الخاصة. -الملحق.	-الميزانية. -حساب النتائج. -ملحق.
أهم الأطراف المستعملة للقوائم المالية	-المستثمرون، المقرضون، الموردون،العملاء. -أطراف أخرى كالدولة والجمهور.	-القوائم المالية موجهة إلى المستثمرين والمقرضون بالدرجة الأولى.	-المحاسبة الوطنية. -مصالح الضرائب. -البنوك،أطراف داخلية. -الجمهور.

المصدر :من إعداد الطالبة العربي خيرة استنادا إلى مداخلات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر18/17/جانفي 2010

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس القوائم المالية الواردة في المعايير المحاسبة الدولية مع وجود فروق في التسمية فقط، كما نلاحظ وجود قائمتين جديدتين أتى بها النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني هما جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وذلك من أجل تفعيل الإفصاح لما ستوفره هاتين القائمتين من معلومات إضافية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة، وأي تغير في حركة رؤوس الأموال، وهو ما يهم المستثمر بالدرجة الأولى من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية.

وبما أن عرض البيانات المالية للمؤسسات ونشرها يعد ضرورة أساسية للمستثمرين من أجل ترشيد قراراتهم، فإن الثبات في العرض هو أحد المزايا الجديدة التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية ومن ثم النظام المحاسبي المالي، فكلما كانت المعلومات المنشورة تتمتع بإفصاح كافي ومعروضة بشكل مناسب كلما سهلت عملية المقارنة بين المؤسسات الأخرى المشابهة في النشاط وإمكانية المقارنة لفترات سابقة لنفس المؤسسة ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 02 :الميزانية بين PCN,SCF,IAS/IFR

البيان	IAS/IFRS	SCF	PCN
شكل الميزانية.	تقدم في شكل قائمة أو في شكل جدول.	تقدم في شكل جدول.	تقدم في شكل جدول.
طريقة عرض الميزانية	ترتب الأصول حسب درجة سيولتها والخصوم حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.	عرض الأصول يتم بنفس طريقة IAS/IFRS.	ترتب العناصر على أساس وظيفي مع إهمال التصنيف المالي.
تقييم عناصر الميزانية.	التكلفة التاريخية بالإضافة إلى : التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقيق، القيمة الحالية، القيمة العادلة.	إضافة إلى التكلفة التاريخية نجد: القيمة العادلة، القيمة الحالية، القيمة القابلة للتحويل.	يتم التقييم على أساس التكلفة التاريخية فقط.
المحتوى المعلوماتي.	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال والدورة السابقة N-1	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال والدورة السابقةN-1	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال فقط.

التسجيل والقيد في الميزانية.	تغليب الجوهر على الشكل حيث من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني	تقيد العمليات وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها الاقتصادي دون التمسك بمظهرها القانوني فقط.	تحتوي على الأصول الممتلكة قانونيا من طرف المؤسسة فقط.
المصاريف الإعدادية.	لا تظهر في الميزانية.	تعتبر جزء من تكلفة الاستثمار أو تظهر ضمن مصاريف الدورة العادية.	تظهر في جانب الأصول.
عقود الإيجار.	يتم تسجيلها ضمن عناصر الأصول.	يدرج الأصل المستأجر ضمن أصول الميزانية والتزامات دفع الإيجارات التشغيلية ضمن خصوم الميزانية.	لا تسجل في عناصر الميزانية.
تكاليف البحث والتطوير.	تكاليف التطوير تسجل باعتبارها أصول معنوية أما مصاريف البحث فلا تسجل.	تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول، بينما تسجل تكاليف البحث ضمن الأعباء لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية.	تكاليف البحث والتطوير تسجل ضمن عناصر الأصول.

المصدر :من إعداد الطالبة العربي خيرة استنادا إلى مداخلات الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، 18/17/جانفي 2010

من خلال الجدول السابق فإن الميزانية تعد وفق الشكل المحدد في النظام المحاسبي المالي، بينما ترك المرجع المحاسبي الدولي الحرية للمؤسسات في إعدادها، بشكل جداول أو قوائم تحتوي على حد أدنى من العناصر الأساسية، ويشجع مجلس معايير المحاسبة الدولية على نشر أي معلومات تؤدي إلى إفصاح أكثر شفافية، يساهم في توضيح الرؤية وتسهيل قراءة القوائم المالية التي تساعد المستثمرين وغيرهم في اتخاذ القرارات الملائمة وكذلك الحال لجدول حساب النتائج.

الجدول رقم (03) :جدول حسابات النتائج ما بينIFRS/IAS,SCF,PCN

البيان	IAS/IFRS	SCF	PCN
الشكل.	التفصيل له أهمية كبيرة	أكثر تفصيل مما هو عليه في PCN يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الاهتلاك.	أقل تفصيل ويقدم في شكل جدول.
عرض العناصر	حسب الطبيعة وحسب الوظائف وفي حال تقديم جدول حساب النتائج حسب التصنيف الوظيفي يتعين تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء.	تصنيف الأعباء والإيرادات حسب الطبيعة وحسب الوظيفة والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة.	تصنف الإيرادات والأعباء حسب الطبيعة فقط وتسجل النتائج في الصنف08 .
المحتوى المعلوماتي.	يحتوي على معلومات متعلقة بالدورة الحالية والدورة السابقة N-1	يحتوي على معلومات متعلقة بالدورة الحالية والدورة السابقةN-1	يحتوي على معلومات خاصة بالدورة المعنية فقط
القيد والتسجيل.	يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع سلع أو تقديم خدمة بعد التأكد من تحصيل القيمة ونقل المخاطر والمنافع من البائع إلى المشتري.	يسجل عندما تتحقق نفس الشروط والضوابط المحددة من طرفIAS/IFRS .	لا تأخذ الإيرادات بعين الاعتبار في الجانب المحاسبي إلا إذا تم تقديرها بطريقة عقلانية وبوجود وثيقة تثبت ذلك.
عناصر أخرى.	الضريبة تعتبر من التكاليف وتخصم من الربح.	يتم التفريق بين نتيجة العمليات ونتيجة السنة المالية والضريبة تحسب على أساس السنة المالية.	الضريبة لا تعتبر من التكاليف وتسجل في حساب889 وتحسب على مجموع نتيجتي الاستغلال وخارج الاستغلال.

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا إلى مداخلات الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي،18/17 جانفي2010 .

ما يميز جدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي هو المنظور المزدوج للنتائج، الذي يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية، إضافة إلى احتوائه على معطيات هامة للتحليل مثل النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، إذ أن النتيجة العملياتية حسب SCFتختلف عن نتيجة الاستغلال حسب PCN لأنها لا تحتوي على الإيرادات المالية ، والمصاريف المالية التي تستعمل في حساب النتيجة المالية[1] ، فالتفريق بين نتيجة العمليات والنتيجة المالية يحدد بدقة نجاعة المؤسسة حيث كان مستخدمي جدول حساب النتائج حسب PCN يضطرون إلى إعادة ترتيب الأعباء وإعداد جدول تحليل الاستغلال الوظيفي من أجل الاستفادة من مزاياه، فالمواضيع التي تطرق لها النظام المحاسبي المالي من خلال جدول حساب النتائج تأتي مفصلة، على عكس المواضيع التي تطرق لها المخطط المحاسبي الوطني، وهو ما يؤثر على مدى عدالة جدول حساب النتائج واعتماده من طرف المستثمرين في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها.
كما فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسة قائمة، تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية، هي قائمة تغير الأموال الخاصة، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في التسيير، وترجع الفائدة من المعلومات التي يجب عرضها في هذه القائمة إلى :[2]

1 -تبين التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تبنتها للإفصاح عنها في البيانات المالية؛

2 -تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية، التي تتطلب إدراج كافة عناصر الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة؛

3 -تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح؛

4 -تبرز إجمالي أرباح وخسائر المؤسسة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 من خلال النظام المحاسبي المالي سيعمل على تطوير كيفية إعداد وعرض القوائم المالية، مقارنة بما كانت عليه وفقا للمخطط المحاسبي الوطني،PCN

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 ، ص218

[2] حواس صلاح، مرجع سابق، ص219

وإثرائها من حيث المحتوى المعلوماتي وذلك بإضافة عناصر جديدة لم تكن تأخذ بعين الاعتبار سابقا، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومة المقدمة باعتبار القوائم المالية ملخصا للأحداث والعمليات المالية للمؤسسة.

المطلب الثالث:الانتقال الى الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي

وحسب ما ينص عليه محتوى المعيار1 IFRS فان المؤسسات المعنية به هي المؤسسات الملزمة بعرض قوائمها المالية لأول مرة وفق المعايير الدولية للقوائم المالية IFRS حيث ينبغي عليها أن تطبق تلك المعايير في إعداد القوائم المالية وكذلك في كل تقرير مالي مرحلي .والقوائم المالية للمؤسسات التي تأخذ لأول مرة بالنظام المحاسبي المالي يجب أن تشتمل على الأقل فترة مقارنة واحدة، أو قد يكون مطلوب من المؤسسة أن تقدم أكثر من فترة واحدة للمقارنة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 02:**عملية الانتقال الى الافصاح وفق SCF**

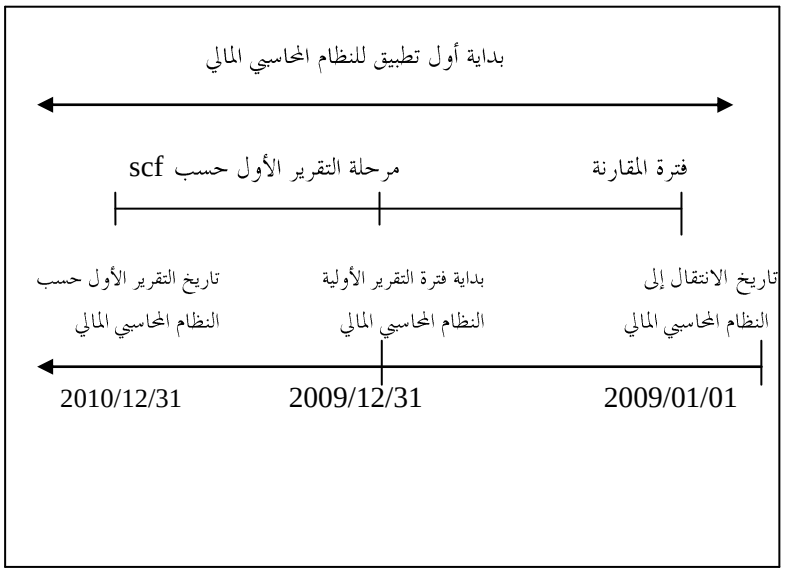

المصدر : من إعداد الباحثة

ومن خلال هذا الشكل فإننا نميز بين مرحلتين من عملية المرور إلى تطبيق النظام الجديد هما:

-**تاريخ الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي** :وهي الفترة التي تعرض فيها المؤسسة معلومات كاملة مقارنة، والموضحة في الشكل بفترة المقارنة؛

-**تاريخ التقرير** :ويمثل الفترة التي يتم فيها التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي والتي يتم في نهايتها الإفصاح عن القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي، مع المعلومات المقارنة لها للسنة الماضية . ويشار إلى هذه المرحلة في الشكل بمرحلة التقرير الأول حسب(SCF).

وفي هذا المجال نشير إلى أنه على المؤسسة تطبيق نفس الطرق المحاسبية في فترة التقرير وفي الفترات السابقة المقارنة لفترة التقرير، إلا إذا كانت هناك حالات استثنائية ينص عليها النظام المحاسبي المالي .حيث أن المؤسسات طبقت النظام المحاسبي المالي ابتداء من2010/01/01 هي معنية ب:

- أول تاريخ لتقارير المؤسسة بمقتضى النظام المحاسبي المالي هو 2010/12/31
- تاريخ الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي هو2009 /01/01 وهو بداية الفترة الأولى المقارنة للقوائم التي يتم الإفصاح عنها في31 /2010/12.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هدا الفصل مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية ، والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية ، والوصول إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الفهرس العام.	
قائمة الاشكال و الجداول.	
الإهداء و الشكر.	
المقدمة العامة	أ-ج
الفصـــــل الأول: النظام المحاسبي المالي و القوائم المالية	
مقدمة الفصل	01
***المبحث الأول:* الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي**	02
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	02
المطلب الثاني: مضمون النظام المحاسبي المالي	03
المطلب الثالث: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي	06
***المبحث الثاني:* أهداف، أهمية وخصوصيات النظام المحاسبي المالي**	07
المطلب الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي	07
المطلب الثاني: أهمية هاظنلا بيسالحا ليالما	09
المطلب الثالث: خصوصيات هاظنلا بيسالحا ليالما	11
***المبحث الثالث:* المفاهيم العامة حول القوائم المالية**	14
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	14
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية	23
المطلب الثالث: القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد.	25
خلاصة الفصل	31
الفصـــل الثـــانـــي: الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي	
مقدمة الفصل	32
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الافصاح المحاسبي	33
المطلب الأول : تعريف الإفصاح المحاسبي و نشأته	33

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي	35
المطلب الثالث : متطلبات الإفصاح المحاسبي و معوقاته	38
المبحث الثاني: معايير الإفصاح و دورها في تحسين جودة المعلومة	40
المطلب الأول : الإفصاح حسب محتوى المعيار **IAS 01.**	40
المطلب الثاني : الإفصاح حسب محتوى **IAS 24**	48
المطلب الثالث : الإفصاح حسب محتوى المعيار **IFRS7**	51
المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	55
المطلب الأول: الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية	55
المطلب الثاني: تطبيق المعيار المحاسبي**IAS 01** من خلال النظام المحاسبي المالي	58
المطلب الثالث: الانتقال إلى الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي	64
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة SARL HYDROBATMOS للإنشاء و التعمير	
مقدمة الفصل	67
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن شركة SARL HYDROBATMOS	68
أولا–تعريف الشركة	68
تعديل موضوع الشركة	68
المبحث الثاني :بعض المشاريع التي تقوم بها الشركة	70
أولا– موقع المنظمة ومنهجية العمل	70
ثانيا– تنظيم الفرق	72
خلاصة الفصل	74
الخاتمة العامة	75
قائمة المراجع	
الملاحق	

المقدمة العامة:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، وقد أكد عليها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عندما حدد هدف المحاسبة على ، أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية، فيجب أن يكون إعداد القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها، بالاستناد إلى مبدأ الإفصاح الكامل باعتباره أحد المبادئ المحاسبية الذي يتطلب أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة معينة.

وتقدير الدول العديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة على المستوى الاقتصادي، من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي التقارير المالية، وتأثيرها البالغ على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل، فقد عنيت تلك الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصا تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، نظرا للدور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل تقييم أداء المؤسسة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين، لأن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار، الذي يتطلب أن تتسم البيانات المنشورة بقدر معقول من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة وأن تكون قابلة للمقارنة، ويمكن استخدامها لتقييم أداء المؤسسات والوقوف على مراكزها المالية.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها، والإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهو جودتها، ومن الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإفصاح حتى تعكس الحقائق الاقتصادية للمؤسسة، مما يجعل المؤسسات بشتى أنواعها وأنشطتها أكثر فهما وقربا من السوق العالمية ويساعدها على دخولها، وتخفيض تكلفة رؤوس الأموال عبر الحدود، لأن طريقة الإفصاح غير المفهومة وغير

المقروءة عالميا ستؤثر سلبيا على عملية تجميع الأموال والاستثمارات الخارجية، ومعلوم أن الاتصال عبر نفس اللغة مع ذوي المصالح المحليين والعالميين سيعزز الثقة بالمؤسسات أو النظام المالي المتبع في تلك الدولة ويحسن من قدراتها في الحصول على تمويلات خارجية، حيث أن لأصحاب المصالح يطلبون معلومات ذات جودة عالية تساعدهم في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة من أجل اتخاذ قرار اقتصادي رشيد.

ونظرا لتوجه الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي والإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها كتحرير التجارة الخارجية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة كل ذلك استدعي ضرورة إعادة النظر في نظامها المحاسبي الذي لم يعد يفي باحتياجات المستثمرين الأجانب خاصة فيما يتعلق بنوعية المعلومات المقدمة في القوائم المالية، فكان التفكير باعتماد نظام محاسبي جديد يتوافق مع المرجع المحاسبي الدولي من أجل توحيد اللغة المحاسبية وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية المفصح عنها، فالمخطط المحاسبي الوطني PCN لم يعد يتماشي ومتطلبات اقتصاد السوق من حيث الإفصاح وكفاءة المعلومات المعروضة في القوائم المالية.

1 - إشكالية البحث:

من أجل معرفة أثر الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي على زيادة كفاءة وجودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

إلى أي مدى تم تفعيل الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

أ .كيف تطور الفكر المحاسبي من المبادئ إلى معايير المحاسبة الدولية وما هي اتجاهاته الجديدة ؟

ب .هل الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي يقلل من التحديات المعاصرة لنقص الجودة في المعلومات المحاسبية؟

ج .هل هناك جهود لتكييف النظام المحاسبي الجزائري مع متطلبات الإفصاح الدولي؟

د .هل تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية يضمن مستوى كافي من الإفصاح لمختلف الأطراف المستفيدة وهل هو جدير بتوفير معلومة ذات جودة عالية؟

2 - الفرضيات:

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

أ .تعتبر خاصيتي الملائمة والشفافية من المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية والتي تسعى معايير المحاسبة الدولية لتحقيقها.

ب .إن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية وتوفيرها لمختلف

المستعملين لها.

ج .إن تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها.

3 – حدود الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة أساسا بالإفصاح المحاسبي ومدى تأثيره على جودة المعلومة المحاسبية وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي المستمد منها .

إن مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن التي أجريت فيه الدراسة، حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية حوالي 03 أشهر وذلك ابتداء من شهر أفريل 2015 إلى غاية شهر .....

4 – أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع :الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ناتج عن عدة عوامل منها:

أ – تخصصي في مجال التدقيق المحاسبي كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع.

ب –الاهتمام هذا الموضوع أصبح على عاتق الأسرة العلمية من أساتذة وخبراء وطلبة من أجل إبراز أهميته في مدى نجاح المؤسسات.

ج –الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة موضوع الإفصاح والنظام المحاسبي الجديد.

د –يعتبر هذا النوع من المواضيع أحد أهم المواضيع الحديثة.

ه –محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا، نتيجة ندرة الدراسات والبحوث في مجال الإفصاح وعلاقته بجودة المعلومة.

5 – أهمية البحث:

إن لهذا الموضوع أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي:

–يستمد البحث أهميته من خلال الاتجاه المتزايد نحو انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي، الأمر الذي يحتم على كل دولة ومن بينها الجزائر، الراغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي أن تتكيف ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، وذلك في ظل التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوربي والمنظمة العربية للتجارة الحرة والدخول المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، كلها عوامل تستدعي القيام بإصلاحات بما فيها الإفصاح المحاسبي.

–الأزمات المالية والفساد المالي وما تبعه من حديث حول مدى جودة المعلومات المحاسبية والمالية الناتجة عن الأنظمة المحاسبية المطبقة.

–مشكلة نقص الثقة والإفصاح المحاسبي بسبب السرية التي تلتزم بها معظم المؤسسات الجزائرية وهو ما يؤثر على جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الجزائري.

–كما تكمن أهمية الموضوع من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي يوافق في محتواه ما جاءت

به معايير المحاسبة الدولية، وما سيحققه من إفصاح وشفافية سعيا لتحقيق التنمية وجلب الاستثمارات الأجنبية منها والعربية.

6 – أهداف البحث:

إن لهذا الموضوع عدة أهداف وهي كما يلي:

أ –دعم المكتبات بمرجع إضافي في هذا الموضوع.

ب –نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات المتبناة وذلك من خلال:

–التطرق إلى معايير المحاسبة الدولية والأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها.

–التطرق لمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

–التطرق للتجربة الجزائرية في محاولة تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية.

7 – المنهج المتبع:

تحقيقا لأهداف البحث السابقة الذكر، ومن أجل الوصول لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن مدى تفعيل الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي كمعالجة لمشكلة البحث فإننا نعتمد على المناهج العلمية التالية:

أ **.المنهج الاستقرائي** :وذلك بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات السابقة التي تضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

ب **.المنهج المقارن** :وذلك في عدة مواضع من بينها المقارنة بين متطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني وكيفية الاستفادة منها في التغلب على مشكلة البحث.

ج **.المنهج الاستنباطي** :والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، وكيفية استنتاج معايير لتحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات

د **.المنهج الوصفي** :وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

8 – الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على دراسات جامعية تم إعدادها من طرف طلبة الماجستير والدكتوراه **وأهم** الدراسات حسب اعتقادنا والتي تمكنا من الحصول عليها، وتعتبر ذات صلة بموضوع الدراسة، وتخدم الأهداف التي أجريت من أجلها هي:

أ. **مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية**

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2004 ، تدور إشكاليتها حول مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيله لملاءمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر؟ أكد الباحث من خلالها على أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند إلى معايير المحاسبة الدولية، ويتم بالموازاة مع إصلاح المنظومة المالية والتشريعية والجبائية، قام فيها الباحث بإنجاز استقصاء حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وقدم عينة متنوعة من أربعة فئات من الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي، وقد خلصت الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يعد أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات التي تعرفها الجزائر، ورغم أن هذا البحث يعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال، إلا أنه وحسب رأينا لم يعالج الباحث بشكل كافي مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، فنجاح عملية التوحيد يكمن في الحصول على قوائم مالية قابلة للمقارنة ومعلومات ذات جودة عالية مما يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بالدرجة الأولى.

ب .**شنوف شعيب، الممارسات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي. حالة "بريتش بتروليم"**

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر لسنة 2007 ، تدور إشكالية البحث حول ما إذا كانت المحاسبة الكلاسيكية تلبي حاجيات الشركات متعددة الجنسيات؟ وما مدى أهمية التوافق والتوحيد المحاسبيين الدوليين؟ سعى الباحث من خلالها إلى عرض أهمية المحاسبة الدولية وتحليل طبيعة التوافق والتوحيد المحاسبيين الدوليين، كما تعرض إلى المشاكل التي تواجه الشركات المتعددة الجنسيات في هذا المجال، وهو ما أدى إلى عدم اعتماد المخطط المحاسبي الوطني الجزائري كمرجعية للمعالجة المحاسبية من طرف المستثمرين الأجانب، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني أساليب جديدة في الإعلام الآلي والاقتصادي بالاعتماد على معايير محاسبية دولية، عند إعداد التقارير المالية، ورغم أهمية هذه الدراسة وما جاءت بها إلا أنه وحسب رأينا فإن الباحث أهمل الجهود التي تقوم بها الدولة في الجال المحاسبي لمسايرة التطورات المحاسبية الدولية ومن بينها مشروع النظام المحاسبي المالي الذي كان في طور الإنجاز آنذاك.

قائـــمة الاشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	طرق إخفاء الحقائق	57
02	عملية الانتقال إلى الإفصاح وفق SCF	64

قائـــمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة القوائم المالية المعدة وفقIAS/IFRS، PCN، SCF	59
02	الميزانية بين PCN,SCF,IAS/IFR	60
03	جدول حسابات النتائج ما بينIFRS/IAS,SCF,PCN	62

أولا– المراجع باللغة العربية:

1 -الكتب:

–الصبان محمد سمير ، دراسات في الاصول المالية، أوصل المايقلس وأبـيلاس الاتصال المحاسبي ، الدلار الجامعية بيروت 1996

–حواس صلاح،التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009

–احمد اطرق لدبء المعلل للقتلرير المالية ،أس لدعلإاد والعرض و المايلحتا ، قعماج ينء لس مشا ، رصم

–خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية2007 (IFRS & IAS) ط1 ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008

–شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو،الجزائر، الجزء الثاني،2009

–ريتشارد شرويدر وآخرون، ،نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر

–زغدار احمد سفير خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) مجلة الباحث ، لدعلد السابع 2009/ 2010 ، قيلك اوقلحق واولعلم المصتقلادةي ، قعماج دصاقي ابرمح ورقلة

–لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة و الجباية ،وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة ، الجزائر، 2001

–لطفي زيود و آخرون ، دور المصفلاح المحاسبي في وسق الاوراق المالية في لديشرة رقار الاستثمار ، مجلة قعماج ن يرشة لدلرلماست واوبحلث لقيملعا ، قلسلس اولعلم المصتقلادية والقانونية ، المجلد رمة 29 لدعلد رمة 01

–طارق عبد العال حماد، التقارير المالية،حوكمة الشركات، مفاهيم، مبادئ، تجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005

- نومأم نالدحم، رايعلا بي سالمحا لي ودلا IAS24 ، قيعجم ين بسالمحا ين ينونا قلا قيروسلا ، ايروس 2008

-محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن،2008

-محمد مطر و آخرون، "الإفصاح في ميزانيات البنوك"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن/ أيلول 1991

-محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 120، العدد 3، 1993

-دومحد دحمأ ميهاربا، ةبسالمحا المالية ، ةبتكم راد ةفلقثلا ، نلمع، نردلأا 1998

-هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م، مصر،2006

2 – الرسائل و الاطروحات العلمية:

-رصاذ دارم، ماظنلا يبسالمحا يلاملا طططخلاو يبسالمحا يئطولا – ةسارد ةنراقم – يقتللا يلوبدلا لولأا لوح ماظنلا يبسالمحا يلاملا ديدجلا في لظ يريايعلا المحاسبية الدولية ،بربراتج، قافآ، تايدتح ىدهعم هولعلا ةيداصتقلاا ةيرابجتلااو هولعو يريستلا – ةعماج يدلولا – رئازجلا ، 17 – 18 يفناج 2010.

-زوزع يلع، يولنتم ىسمح، تابلطتم فيبيكت دعاوقلا ةيئابجلا عم ماظنلا يبسالمحا يلاملا، يقتللا يلوبدلا لولأا لوح ماظنلا يبسالمحا يلاملا ديدجلا في لظ المعايير المحاسبية ةيلوبدلا، بربراتج، قافا، تايدتح 17 – 18 يفناج 2010 ، ىدهعم هولعلا ةيداصتقلاا ةيرابجتلااو هولعو يريستلا، ةعماج يدلولا – رئازجلا –

3 – القوانين :

– الجريد الرسمية ، القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 30.

– قديرجلا ةيسمرلا تلاوللسملل ةيفيرلخا ، ددعلا 02 ، 2007.

– قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، عدد 74 ، 2007.

– مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 ، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، عدد 27 ، 2008.

ثانيا– المراجع باللغة الاجنبية:

- Ducasse.E et autre, normes comptables internationales IAS/IFRS, Traduit vers l'Arabe par BEHAR Hasna. Pages Bleues Internationales, Algérie. Novembre 2009.
- Eldon Hendriksen, Acounting theory, New York : R.D. Irwin, 1992,
- Jean- Français Regnard, lire un bilan c'est simple, Chiron, Paris 2007
- Jean – Jacques Julian, les normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Foucher 2008
- Marouani,samir, le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger, 2007- 2008.
- R. Brief R. Accountants Responsibility in Historical Perspective، The Accounting Resview, Vol. 50, No. 2 1975
- Stéphan Brun, l'essentiel des normes comptables internationales, Gualino éditeur, paris, 2004

كلمة شكر و تقدير

لله الحمد و المنة على انجاز هذا العمل فهو احق ان يشكر .

ثم شكر و تقدير الى الاستاذ المشرف- **بن زيدان الحاج** -على التوجيهات و النصائح

و الارشادات القيمة التي أفادني بها طوال مدة انجاز هذا العمل .

كما اتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقويم هذا العمل .

و لا يفوتني ان اتقدم بجزيل الشكر لجميع مسئولي و موظفي مؤسسة

SARL HYDROBATMOS

شكر و تقدير لكل هؤلاء و لكل من مد يد العون لي.

و الحمد لله تعالى الذي وفقني في دراستي و اعانني على إتمام هذا العمل، و علمني ما لم

أكن اعلم

فضله عليا عظيما.

"وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا"

سورة النساء الاية 113

و في الاخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا .

الطالبة:العربي خيرة

الإهداء

اهدي هذا العمل

الى روح أبي رحمه الله و اسكنه فسيح جناته

الى اعز ما املك في هذا الوجود و الدنيا الى والدتي العزيزة .

إلى الزوج الغالي.

والى كل أفراد عائلتي كل باسمه.

و الى كل الزملاء و الأصدقاء.

الطالبة:العربي خيرة

ملخص :

لقد قاد البعد الدولي لأنشطة المؤسسات إلى اتساع الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على المستوى الدولي، ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب استيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المفصح عنها من طرف هذه الشركات .حيث كان لهذه الأحداث تأثير على الجانب العملي للمؤسسات، لا سيما فيما يخص أساليب وكيفيات إيصال مخرجات النظام المحاسبي إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، وذلك من خلال إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد اللغة المحاسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية، باتسام المعلومات التي توفرها هذه الأخيرة بقدر من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها.

وعلى هذا الأساس فان القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي الحالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، خصوصا في مدى قدرة المعلومات التي يوفرها على مسايرة البعد الدولي الجديد، وبالتالي فان استخدام معايير المحاسبة الدولية في عملية إعداد وتجهيز القوائم المالية أصبح مطلب أساسي بهدف تلبية رغبات مختلف مستخدمي المعلومات المالية .وهذا ما دفع بالجزائر إلى محاولة العمل على توفيق وتوحيد عملية الإفصاح عن المعلومات المالية مع معايير المحاسبة الدولية.

Résumé:

La dimension internationale des activités des institutions a conduit à l'expansion de l'investissement et de financement des opportunités pour les entreprises au niveau international, mais la jouissance de ces possibilités exige un ensemble de contrôles sont remplies dans les fondations et la forme et le contenu des états financiers publiés par ces sociétés. Où il était de ces événements impact sur le côté pratique des institutions, en particulier en ce qui concerne les méthodes et les modes de prestation de la sortie du système de comptabilité à l'utilisateur dans le contenu et correcte et appropriée, et que par trouver pratiques comptables en conformité avec les normes comptables internationales pour unifier le langage comptable, donnant une lecture unifiée des états financiers, la disponibilité de l'information à condition que celui-ci beaucoup de crédibilité soit possible de faire confiance et invoqué.

Sur cette base, les états financiers produits par le système comptable actuel est devenu contestable, plus que jamais, en particulier dans la mesure où des informations fournies pour faire face à la nouvelle dimension internationale que de la capacité, et donc l'utilisation de normes comptables internationales dans le processus de préparation et de traitement des états financiers est devenue une exigence de base afin de répondre aux souhaits des divers utilisateurs de l'information financière. Cela a incité l'Algérie à essayer de travailler à réconcilier et unifier la divulgation de l'information financière avec le processus des normes comptables internationales.